**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة بلحاج بوشعيب _عين تموشنت_**

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير**

**قسم العلوم المالية و المحاسبة**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

**تخصص :** محاسبة و جباية معمقة

**العنوان :**

# واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF و مدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

**إعداد الطالبة:**

بن حدة فاطمة الزهراء بشرى

**تحت إشراف :**

د.علي دحمان محمد

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | |
|---|---|
| **د.مخضار سليم** | **رئيسا** |
| **د.علي دحمان محمد** | **مشرفا و مناقشا** |
| **د.بطيوي نسرين** | **ممتحنا** |

**تمت المناقشة: بتاريخ 26 جوان 2024**

**السنة الجامعية: 2024/2023**

**الإهداء**

**بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا و حبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد**

**الحمد لله على لذة الإنجاز و الحمد لله عند البدء و عند الختام...**

**إلى والدي الذي أضاء دروبي و طريقي و قدوتي في كل خطوة أخطوها .**

**إلى أمي الحنونة الحضن الدافئ و سمائي التي لم تتركني يوما و لا يكتمل يومي بدونها.**

**إلى أختي الحبيبة نور الهدى إلى أخي العزيز محمد هشام الذين وقفوا معي دائما و ساندوني خلال مسيرتي التعليمية.**

## شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لمن كان له الفضل بعد الله تعالى... إلى من غمرنا بعلمه و كان له الأثر البالغ في ظهور هذا البحث إلى الدكتور الفاضل علي دحمان محمد

...إلى الأستاذة الفاضلة بطيوي نسرين التي لم تبخل بالمعلومات حيث قدمت النصائح و الإرشادات حتى ظهرت المذكرة في أحسن صورة بارك الله فيهم و اقر الله أعينهم ووفقهم لما يحبه و يرضاه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد يد العون من قريب أو من بعيد.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية و ذلك من خلال التعرف على ماهية النظام المحاسبي المالي الجزائري و ماهية المعايير المحاسبية الدولية، حيث تم التطرق إلى ماهية النظام المحاسبي المالي، أهم خصائصه مبادئه والإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، و كذا التعرف على المعايير المحاسبية الدولية وطرح أهم ما جاء فيها من مبادئ و مفاهيم محاسبية، وهذا ما تم طرحه من خلال استقصاء مجموعة من المهنين والأكاديميين في الدراسة الميدانية يحول رأيهم مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، وتحليل أرائهم وفق برنامج الإحصائي SPSS.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل في أهمها أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبة الدولية حيث تسعى الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من أجل مواكبة العالمية من خلال التوافق و التوحيد المحاسبي والإفصاح وطرق القياس المحاسبي وتوحيد القوائم المالية.

**الكلمات المفتاحية :** النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، التوافق المحاسبي.

**Résumé:**

Cette étude vise à identifier le degré de compatibilité entre le système de comptabilité financière et les normes comptables internationales, en identifiant la nature du système de comptabilité financière algérien et la nature des normes comptables internationales, où la nature du système de comptabilité financière a été abordée, ses aspects les plus importants. les caractéristiques, les principes et le cadre conceptuel importants du système de comptabilité financière, en plus de se familiariser avec les normes comptables internationales et de présenter les principes et concepts comptables les plus importants qu'elles contiennent. Cela a été présenté à travers une enquête auprès d'un groupe de professionnels et d'universitaires. l'étude de terrain, afin d'exprimer leur opinion sur le degré de compatibilité entre le système de comptabilité financière et les normes comptables internationales, et d'analyser leurs opinions selon le programme statistique SPSS.

L'étude s'est conclue par un ensemble de résultats dont le plus important est que le système de comptabilité financière est dans une certaine mesure compatible avec les normes comptables internationales, alors que l'Algérie cherche à adopter un système de comptabilité financière compatible avec les normes comptables internationales afin de garder évoluer avec le mondialisme grâce à la compatibilité, l'unification comptable, la divulgation, les méthodes de mesure comptable et la normalisation des états financiers.

**Mots clés** : système de comptabilité financière, normes comptables internationales, compatibilité comptable

**Summary**:

This study aims to identify the extent of compatibility between the financial accounting system and international accounting standards, by identifying the nature of the Algerian financial accounting system and the nature of international accounting standards, where the nature of the financial accounting system was addressed, its most important characteristics, principles, and the conceptual framework of the financial accounting system. As well as getting acquainted with international accounting standards and presenting the most important accounting principles and concepts contained therein. This was presented through a survey of a group of professionals and academics in the field study, in order to express their opinion about the extent of compatibility between the financial accounting system and international accounting standards, and analyzing their opinions according to the statistical program SPSS.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that the financial accounting system is compatible to some extent with international accounting standards, as Algeria seeks to adopt a financial accounting system that is compatible with international accounting standards in order to keep pace with globalism through compatibility, accounting unification, disclosure, methods of accounting measurement, and standardization. Financial Statements.

**Keywords**: financial accounting system, international accounting standards, accounting compatibility

**فهرس المحتويات**

**الإهداء** ..... **II**

**شكر و تقدير** ..... **III**

**الملخص** ..... **IV**

**فهرس المحتويات** ..... **VI**

**قائمة الأشكال** ..... **VIII**

**قائمة الجداول** ..... **IX**

**قائمة الملاحق**..... **IX**

**مقدمة** ..... أ

**الفصل الأول : عموميات المعايير المحاسبة الدولية و علاقتها بالنظام المحاسبي**..... **6**

**المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية** ..... **6**

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي 6

المطلب الثاني :ماهية المعايير المحاسبة الدولية 9

المطلب الثالث :أسباب و متطلبات و مراحل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر16

**المبحث الثاني :توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية** .....**18**

المطلب الأول :مفهوم التوافق المحاسبي 18

المطلب الثاني :مزايا التوافق المحاسبي 19

المطلب الثالث :مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية 20

**المبحث الثالث :الدراسات السابقة لموضوع الدراسة**.....**26**

المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية 26

المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية 30

المطلب الثالث :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية 32

**خلاصة الفصل الأول** ..... **34**

**الفصل الثاني :الدراسة الميدانية** ..... **37**

**المبحث الأول :لمحة عن المركز الجواري للضرائب و مهامه و تنظيمه.** ..... **37**

المطلب الأول :تعريف المركز الجواري للضرائب 37

المطلب الثاني :مهام و تنظيم المركز الجواري للضرائب 37

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب41

**المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية** ..... **42**

المطلب الأول : المنهج و حدود الدراسة 42

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة 42

المطلب الثالث : مجتمع و عينة الدراسة 44

المطلب الرابع: صدق وثبات الاستبانة 45

**المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات** ..... **55**

المطلب الأول :عرض و تحليل إجابات عينة الدراسة 55

المطلب الثاني : عرض و مناقشة إجابات أفراد عينة الدراسة 60

المطلب الثالث :الإحصائيات الوصفية و اختبار فرضيات الدراسة 65

**خلاصة الفصل الثاني**..... **72**

**الخاتمة**..... **74**

**قائمة المصادر و المراجع** ..... **76**

**مراجع باللغة العربية**..... **76**

**مراجع باللغة الأجنبية**..... **77**

**قائمة الملاحق** ..... **79**

## قائمة الأشكال

**الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب 41**

**الشكل رقم (2) التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس 55**

**الشكل رقم (3)التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر 56**

**الشكل رقم (4) التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة 57**

**الشكل رقم (5)التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية 58**

**الشكل رقم (6) التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 59**

## قائمة الجداول


الجدول رقم (1_1) : المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي ..... 21

الجدول رقم (1_2) : المقارنة من خلال القوائم المالية و طريقة عرضها..... 24

الجدول رقم(2_1):يوضح مجالات الإجابة على الاستبانة ..... 43

الجدول رقم (2_2): معيار تحديد الاتجاه وفق مقياس ليكارت الخماسي .....ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.

الجدول رقم (2_3) : يوضح توزيع الاستبانة..... 44

الجدول رقم (2_4): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني ..... 45

الجدول رقم (2_5): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثالث ..... 45

الجدول رقم (2_6): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الرابع ..... 46

الجدول رقم (2_7): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الخامس..... 46

جدول رقم (2_8): يوضح ارتباط الفقرات والمحور الثاني للدراسة ..... 47

جدول رقم (2_9) : يوضح ارتباط الفقرات والمحور الثالث للدراسة ..... 48

جدول رقم (2_10): يوضح ارتباط الفقرات والمحور الرابع للدراسة ..... 49

جدول رقم (2_11): يوضح ارتباط الفقرات والمحور الخامس للدراسة ..... 50

الجدول رقم(2_12): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الثاني..... 51

الجدول رقم(2_13): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الثالث..... 52

الجدول رقم(2_14): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الرابع..... 53

الجدول رقم(2_15): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الخامس ..... 54

الجدول رقم (2_16):توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس..... 55

الجدول رقم (2_17):توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر..... 56

الجدول رقم (2_18):توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة ..... 57

الجدول رقم (2_19):توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية..... 58

الجدول رقم (2_20): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي..... 59

الجدول رقم (2_21): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الثاني ..... 60

الجدول رقم(2_22): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الثالث..... 61

الجدول رقم (2_23): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الرابع ..... 62

الجدول رقم (2_24): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الخامس ..... 63

الجدول رقم (2_29):اختبارT للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ..... 69

الجدول رقم (2_30):اختبارT للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ..... 70

الجدول رقم (2_31):اختبارT للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ..... 71

## قائمة الملاحق

**الملحق رقم 01**

**جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت – ..... 79**

**الملحق رقم 02 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي ..... 85**

**الملحق رقم 03 معامل الارتباط سبيرمان ..... 87**

**الملحق رقم 04 نتائج توزيع العينة ..... 90**

**الملحق رقم 05 اختبار الإحصائيات الوصفية ..... 91**

**الملحق رقم 06 نتائج اختبار الفرضيات ..... 93**

✓ **مقدمة :**

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الربع الأخير من القرن الحالي كان لها انعكاسات واضحة على بيئة الأعمال و التنظيمات الاقتصادية التي تضمنها، فامتدت نشاطات بعض الوحدات الاقتصادية لتتجاوز الحدود الإقليمية و انتشرت فروعها في مختلف أنحاء العالم، و ظهرت تكتلات اقتصادية عملاقة و تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية كل هذه العوامل بالإضافة إلى اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، و ما ينتج عنها من مخاطر أدت إلى تزايد الاهتمام بالتوحيد المحاسبي المالي، من خلال تطبيق معايير المحاسبية من طرف الكيانات و التكتلات الاقتصادية و الدول التي ترغب في تطوير نظامها المحاسبي لتواكب متطلبات العصر.

مع هذا الاتجاه المتنامي لعولمة المحاسبة، باشرت الجزائر على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقرير الممارسات المحاسبية في الجزائر و تقريبها من الممارسات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق و الاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول و تعميم استخدام معايير محاسبية على المستوى الدولي بتبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF الأكثر مرونة، الذي دخل حيز التطبيق في شهر جانفي من سنة 2010 و الذي يتكيف في ظاهره مع متطلبات و معايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS ، ذلك انه يأخذ في عين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية فيما يخص التعاريف، الإطار المفاهيمي، القواعد العامة في التقييم و التسجيل المحاسبي و عرض القوائم المالية.

و من هنا بدأت الجهود من اجل وضع أسس دولية و قواعدها لمهنة المحاسبة أدت بظهور ما يسمى بالتوافق المحاسبي الذي تلاه ظهور المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ و الممارسات المحاسبية و إعداد المعلومات و الإفصاح عنها و توحيد القواعد المالية على المستوى الدولي.

✓ **طرح الإشكالية :**

كيف يتوافق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ؟

و لتحقيق مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية جاءت الضرورة إلى دراسة الموضوع و تحليله انطلاقا من صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

**الأسئلة الفرعية :**

- هل يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمدى التوافق بين النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعبر عن مدى ارتباط المعايير المحاسبية الدولية بالمعلومات المالية؟.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يرمز إلى وجود ارتباط المعايير المحاسبية و المعلومات المالية من حيث التقييم و التسجيل المحاسبي؟.

✓ **فرضيات البحث :**

يستند هذا البحث إلى الفرضيات التالية :

- يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمدى التوافق بين النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعبر عن مدى ارتباط المعايير المحاسبية الدولية بالمعلومات المالية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يرمز إلى وجود ارتباط المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المالية من حيث التقييم والتسجيل المحاسبي.

✓ **مبررات اختيار الموضوع :**

- الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالمعايير المحاسبية الدولية.
- الرغبة في الاطلاع على مستجدات النظام المحاسبي المالي و حداثة هذا الموضوع من حيث تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية.

✓ **أهداف البحث و أهميته :**

**الهدف:** تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى:

- الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية.
- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

**الأهمية:** تتبع أهمية البحث من خلال تبنيها موضوع معاصر حيث يزداد الاهتمام بمراجعة الاختلافات الحاصلة بين الأنظمة المالية المحاسبية باعتبارها احد الركائز التي تساهم في رفع كفاءة المؤسسة و بالتالي قدرتها على المنافسة.

- ✓ **حدود البحث:**

تتحدد الدراسة من حيث:

- **المجال الزمني** الفترة (فيفري _ ماي) لسنة 2024.
- **المجال المكاني** ولاية عين تموشنت.

- ✓ **منهج البحث:**

من اجل بلوغ تطلعات الدراسة، قمنا بمعالجة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات الكتب و المقالات العلمية و المداخلات، أما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجة الموضوع باستخدام الاستبيان و قد تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي و برنامج SPSS.

- ✓ **صعوبات الدراسة:**
  - قلة المصادر و المراجع الخاصة بالموضوع.
  - صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية لهذا الموضوع.
- ✓ **هيكل البحث:**

تبعا للأهداف المسطرة لهذا البحث سيتم تقسيم البحث إلى فصلين: فصل نظري و فصل تطبيقي.

**الفصل الأول:** متعلق بالإطار النظري و يتكون من ثلاث مباحث المبحث الأول متعلق بالأدبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية و المبحث الثاني متعلق بمدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية أما المبحث الثالث متعلق بالدراسات السابقة للموضوع.

**الفصل الثاني:** متعلق بالدراسة الميدانية و يشمل ثلاث مباحث هو الآخر المبحث الأول متعلق بتقديم المؤسسة التي تمت فيها الدراسة الميدانية و المبحث الثاني متعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة أما المبحث الثالث متعلق بعرض و مناقشة النتائج و اختبار الفرضيات.

# الفصل الأول : عموميات المعايير المحاسبية الدولية و علاقتها بالنظام المحاسبي

**تمهيد** :

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الربع الأخير من القرن الماضي كان لها انعكاسات واضحة على بيئة الأعمال و التنظيمات الاقتصادية التي تضمها الممارسات المحاسبية من خلال العديد من التفاعلات و التبادلات التي حدثت و لازالت في مختلف الميادين و أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشاكل و الصعوبات مما استلزم الدول بالمحاسبة و ذلك بوضع أسس و قواعد تحكم العمل المحاسبي منذ استقلال الجزائر. ذلك من خلال وضع معايير محاسبية تتماشى مع النظام المحاسبي المالي الجديد لمواكبة التطورات الداخلية و الخارجية على حد سواء.

و عليه جاء هذا الفصل الذي يسمى عموميات المعايير المحاسبة الدولية و علاقتها بالنظام المحاسبي و الدراسات السابقة ليوضح النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية و مدى التوافق بينهما و كذا الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع و لها علاقة به و سنعالج كل هذا وفق ثلاث مباحث كالتالي :

-**المبحث الأول** :الإطار النظري لكل من النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

-**المبحث الثاني** :توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

-**المبحث الثالث** :تناول الدراسات السابقة

## ❖ الفصل الأول : عموميات المعايير المحاسبة الدولية و علاقتها بالنظام المحاسبي

### ➢ المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ،و تقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تكفل الجزائر الانضمام إليها ،بالإضافة دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و إبرام العديد من اتفاقيات التبادل التجاري العربي الحر.

- **المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي:**

**أ. تعريف النظام المحاسبي المالي:**

يعرف قانون المحاسبة المالية، النظام المحاسبي المالي، بالنظام الذي من شانه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، و تصنيفها ، و تقييمها، و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته ، ووضعية خزينته في نهاية السنة.

عند تعريفة للمحاسبة المالية، ركز المشرع على المعطيات العددية، ولم يشر للمعطيات الكتابية الوصفية التي تعتبر مهمة. إن النظام المحاسبي اوجد للمعطيات الكتابية و الوصفية كشفا ماليا مستقلا بذاته يتمثل في الملحق الذي يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعلمة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج و الكشوفات الأخرى.

عرفت المادة 3 من القانون 07-11المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، و تصنيفها ، و تقييمها، و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته ، ووضعية خزينته في نهاية السنة. (طويل، 2010، صفحة 6)

كما يعرف النظام المحاسبي المالي الجديد على انه مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات القادرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها.

و من التعريفات السابقة، يتبين بان المحاسبة عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتجميع و تبويب المعطيات العددية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة، بهدف معالجتها ثم إخراجها في شكل معلومات مالية مفيدة لكل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ قراراتهم.

**ب. أهمية النظام المحاسبي المالي :**

تتمحور أهميته في ما يلي : (شنوف، 2008، صفحة 66)

- ✓ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة ؛
- ✓ فرض رقابة على الشركات التابعة و فروع الشركة الأم ؛
- ✓ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية تقييم المخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة؛
- ✓ يوفر معلومات مالية دقيقة و تعكس صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ توضيح مبادئ المحاسبة الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا الإعداد للقوائم المالية؛
- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس اتخاذ القرار و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية؛
- ✓ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- ✓ يستجيب للاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية كما انه يسمح بإجراء المقارنة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في مجال المحاسبة ؛
- ✓ يضمن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية المتعامل بها دوليا مما يعطي أكثر شفافية للحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

**ت. خصائص و أهداف النظام المحاسبي المالي :**

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها (سميرة، 2015، صفحة 4)

- ✓ وجود إطار فكري للمحاسبة و الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات و المبادئ الأساسية للمحاسبة، كما يعرف الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و المنتجات.
- ✓ شمل كل المبادئ و القواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، وتقييمها، و إعداد القوائم، بما فيها تلك التي لم يتعرض لها المخطط المحاسبي القديم، مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض الايجاري...الخ.
- ✓ وصف محتوى كل أنواع القوائم المالية الواجب أن تقدمها المؤسسات و ذلك مطابقة للمعايير المحاسبة الدولية.
- ✓ التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

- ✓ وضع محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة.
- ✓ التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية و المحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء تكون منسقة، قابلة للقراءة و التفسير، و تسمح بالمقارنة و اتخاذ القرار.
- ✓ و لما كان الهدف هو إنتاج معلومة مفصلة، سهلة و ذات جودة لمستعمليها، كان لا بد من اعتماد الحل الدولي لتقريب قواعد هذا النظام المحاسبي إلى التطبيق و التوافق العالمي و هي ابرز الخصائص.

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و هو يهدف إلى: (شنوف، 2008، صفحة 65)

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة "الوفية و العادلة".
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية و أكثر شفافية.
- الحصول على تقارير دورية سريعة.
- العمل على تجنب احتمالات التلاعب و الغش و التحريف و التمويه.
- النظام المحاسبي يوفر وسائل الرقابة الداخلية و الضبط الداخلي و المحافظة على أصول المشروع من السرقة و سوء الاستعمال.

**ث. مبادئ النظام المحاسبي المالي** :

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي : (العال، 2006، صفحة 91)

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقر مبدأ التكلفة التاريخي بتسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو إنتاجها؛
- **مبدأ عدم المقاصة:** ينبغي عدم القيام بمقاصة مختلف عناصر الأصول والخصوم، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية؛
- **مبدأ مداومة الطرق المحاسبية:** يوجب هذا المبدأ الحفاظ على المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى؛
- **مبدأ استقلالية الذمة المالية:** يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها؛

- **مبدأ الأهمية النسبية:** ويعني هذا أن القوائم المالية التي تعتمد لاتخاذ القرارات يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، أي إذا تم حذف المعلومات أو عدم الإفصاح عنها بشكل غير صحيح يؤثر سلبا على القرارات المتخذة بناء عليها؛
- **مبدأ السنوية:** تقوم المحاسبة على أساس دورة كاملة عادة ما تكون سنة، إلا إذا كانت هناك حالات استثنائية؛
- **مبدأ استقلالية الدورات:** حيث تعتبر كل دورة مالية مستقلة عن أخرى في تحمل الأعباء وتحصيل المنتجات؛
- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة:** يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية هذا لمصداقية المحاسبة؛
- **مبدأ الوحدة النقدية:** وهذا المبدأ يفرض على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية، وقد حدد النظام المالي المحاسبي الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقضي هذا المبدأ بأن يتم تسجيل أي نقص للقيمة والخسائر المحتملة قبل تحققها الفعلي، في المقابل لا يمكن تسجيل الأرباح إلا بعد وقوعها الفعلي.
- **مبدأ تفوق الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني:** تسجل المعاملات والأحداث الأخرى في الدفاتر المحاسبية وتعرض في الكشوف المالية للمؤسسة طبقا لحقيقتها المادية وواقعها الاقتصادي وليس فقط على أساس مظهرها أو شكلها القانوني.

- **المطلب الثاني :ماهية المعايير المحاسبة الدولية(شنوف، 2017)**

أ. **نشأة و مفهوم المعايير المحاسبية الدولية :**

- **نشأة المعايير المحاسبية الدولية :**

بشكل عام، تشكل المعايير المحاسبية الصورة الاقتصادية التي تقدمها الشركات ( مستوى أرباحها، ونسبة ديونها، ومستوى أسهمها، ومستوى مبيعاتها، وما إلى ذلك) ، حيث تؤثر بدورها على سياسات الشركات، وبالتالي ستقوم الشركات بتطوير إجراءات معينة والحد من أخرى (مثل استخدام التأجير، أو توزيع خيارات الأسهم)، وتحويل أساليب إدارتها (على سبيل المثال تغيير صياغة عقود البيع التي تنظم نقل المخاطر إلى العملاء)، ولهذا فإن تغيير المرجعية يقدم نفسه أيضا كفرصة تاريخية فريدة لتحديد إلى أي

مدى تكون أداة القياس هي التي تصنع السياسة، متغلّبا على النهج البسيط في المحاسبة الذي يميل إلى جعله مجرد دفاتر لتسجيل المعاملات الاقتصادية .

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932.

و في ما يلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة، و أدت إلى وضع معايير موحدة دوليا، و التي بدأت مع بدايات القرن الحالي(السيد، 2004 ،ص430)

- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول: عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول. ( كمال، 2018)
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني :1926 في أمستردام.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث :1929 في نيويورك

وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة وهي:

–الاستهلاك والمستثمر.

–الاستهلاك وإعادة التقويم.

–السنة التجارية أو الطبيعية.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع:1933 في لندن

وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندة وبعض الدول الأفريقية.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس:1938 في برلين وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.

- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس: 1952 في لندن

حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع :1957 في أمستردام

وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندة.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن: 1962 في نيويورك

وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.

- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع: 1967 في باريس.
- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر:1972 حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر: 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية.

وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم

- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر :1982في المكسيك.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر:1987 في طوكيو.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر:1992 في الولايات المتحدة.

وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين ifac حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية aicpa وجمعية المحاسبين الإداريين ima وجمعية المراجعين الداخلينiia .

- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر:1997 في المكسيك.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر:2002 في هونغ كونغ.

حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر:2006 في اسطنبول.

وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي, ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم , واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم. ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

### ✓ مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

هناك عدة تعاريف تشرح مفهوم المعايير المحاسبة الدولية نذكر منها :

عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها: "قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها":مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات .وبذلك فهي تختلف عن الإجراءات، فالأولى لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. فمن معايير التدقيق مثال قيام المدقق بجمع وتقويم أدلة الإثبات تمهيدا لإبداء رأيه بالقوائم المالية، ومن الإجراءات التنفيذية لهذا المعيار إرسال مصادقات إيجابية أو سلبية للمدينين لتقويم قابلية تحصيل الديون. كما يمثل الإفصاح العادل أحد معايير المحاسبة، لكن الإجراء التنفيذي هو كتابة ملاحظة على متن الميزانية حول الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن.

"المعيار المحاسبي هو نموذج أو مبدأ أساسي، يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد و قياس و عرض و إفصاح عن عناصر القوائم المالية، و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المركز المالي للمنشاة و نتائج أعمالها". (اللاوي، 2008، صفحة 9)

هي عبارة عن" بيانات مكتوبة صادرة عن هيئة محاسبة معينة و يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية و نتائج أعمالها، و بموجبه تم تحديد الطرق المناسبة لقياس و عرض أو كيفية التصرف و المعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال و عرض المركز لتلك الوحدة و عادة ما يتلقى هذا المعيار قبولا على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي". (التجاني، 2005، صفحة 4)

و منه نستنتج أن المعايير المحاسبية الدولية، فتعبر عن أدوات قياس محاسبية في مجال الإفصاح، و القياس و التقييم المحاسبي كما تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة و المستفيدة من القوائم المالية.

إن المعايير الدولية تحت اسم (IAS)هي 41 معيار مرقمة من 1 إلى 41 الغي منها إلى غاية 2009،

12 معيارا و ظهرت معايير معوضة أو جديدة تحت اسم (IFRS) و عددها 17، و عليه أصبح عدد المعايير الدولية إلى غاية 2023 هو 46 معيار ساري المفعول.

**ثانيا :أهمية و أهداف المعايير المحاسبية الدولية**

**أ. أهمية المعايير المحاسبية الدولية**

- تحديد و قياس الأحداث المالية الحاصلة في المؤسسة و إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية ؛
- تساعد المعايير الدولية على فهم القوائم المالية؛
- المعايير الدولية تساعد في التلاؤم مع الظروف المحاسبية لكل بلدان العالم؛
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة؛ (ربه، صفحة 48)
- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم و المقارنة سواء محليا أو دوليا.

- تساعد على تعزيز الشفافية وتحقيق الكفاءة في الأسواق العالمية.
- تساعد المستثمرين رجال الأعمال على اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن الاستثمار.
- تعمل على تشجيع وتعزيز الاستثمار في مختلف أنحاء العالم.
- تعمل على تشجيع عملية التبادل التجاري والتجارة العالمية.

**ب. أهداف المعايير المحاسبية الدولية**

الهدف الأساسي للمعيار المحاسبي هو زيادة موثوقية البيانات المالية، والتنسيق بين السياسات المحاسبية المختلفة لزيادة الشفافية وقابلية المقارنة.

- اعتماد مجموعة موحدة من المبادئ المحاسبية لإعداد التقارير المالية.
- إنشاء إطار واحد معترف به للنظام المحاسبي.
- لجعل الشركات العالمية تفهم الممارسات المحاسبية الخاصة بأيّ دولة.
- ضمان الشفافية في البيانات المالية للشركات.
- توسيع نطاق ممارسة الأعمال التجارية على مستوى العالم.
- توفير معايير للسياسات والمبادئ المحاسبية المتنوعة.
- وضع حد لعدم إمكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات بسبب الاختلاف بين البيانات.
- زيادة موثوقية البيانات المالية.
- توفير معايير للشفافية للمستخدمين.
- تحديد المعايير القابلة للمقارنة خلال جميع الفترات المالية المعروضة.
- توفير نقطة انطلاق مناسبة للمحاسبة.
- توفير معلومات دقيقة وعالية الجودة لإعداد التقارير المالية بتكاليف منخفضة.

- جعل عملية المقارنة بين الشركات الأخرى المنافسة وداخل الشركات ذاتها أكثر سهولة.

**ثالثا :هيئات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASC /IASB**

تعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB) هو منظمة مستقلة تحدد معايير المحاسبة المستخدمة في إعداد البيانات المالية .يعد IASB مسؤولاً عن تطوير وتعزيز استخدام معايير التقارير المالية الدولية .(IFRSS) يتم استخدام هذه المعايير من قبل الشركات في أكثر من 140 دولة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا.

هدف IASB هو إنشاء مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة والمفهومة والقابلة للتنفيذ والتي توفر أساساً ثابتاً للتقارير المالية .إن تطوير IFRSS هو عملية تعاونية تتضمن مدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين، والمنظمين، والمهنيين المحاسبين.

عرف القانون الأساسي لهيئة المعايير المحاسبية الدولية مراجعة هيكلية تمخض عنها تغير في هياكله بدأ العمل بها بتاريخ 01 أفريل 2001، و تقرر حسب التوصية الواردة في القانون الأساسي المادة الرابعة تحديد الشكل القانوني لهذه الهيئة باعتبارها مؤسسة، و انطلاقا من القانون الأساسي الجديد الذي أدخلت بموجبه إصلاحات جذرية على هياكل هيئة المعايير المحاسبية الدولية فأصبحت تتكون من الهيئات التالية:

- **اتحادية أو مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية Fondation-IASC :**

أنشأت في فيفري 2001 ،و هي تسير من قبل مجلس للمراقبة يعرف بالإداريين و يتكون من 22 عضو يلتزمون بالعمل ضمن أهداف المجلس و يتوزع أعضاؤها جغرافيا على النحو التالي:

_06أعضاء من أمريكا الشمالية؛ 06 أعضاء من أوروبا؛ 06 أعضاء من آسيا و الباسيفيك؛ 04 أعضاء من باقي الدول؛

إن اختيار هؤلاء الأعضاء يتم بعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل، و يتمثل دورها الأساسي في: (بلغيث م.، صفحة 128)

-جمع الأموال اللازمة لسير أنشطة الهيئة؛

-إعداد و نشر التقارير السنوية عن النشاط؛

_تعيين أعضاء كل من المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)، و اللجنة الدولية لتفسيرات المحاسبة المالية(IFRIC)؛

-تقييم إستراتيجية و فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC) و مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

- **مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB )**

يعمل المجلس تحت كنف ( Fondation-IASC)و يتشكل من 14 عضوا، يتم تعيينهم على أساس خبراتهم و كفاءاتهم، بحيث يشتغل 12 عضوا من بينهم المهام بوقت كامل ،بمعنى أنهم يسخرون كل وقتهم لأعمال المجلس و يتقاضون على ذلك أجرا (بلغيث م.، 2004_2005، صفحة 129) .و قد أصبح عدد الأعضاء 16 عضوا ابتداء من جويلية 2012 يمثلون جميع أنحاء العالم.

و يتم ترشيحهم من قبل الأمناء على أساس المهارات الفنية و المهنية و الخبرات التجارية و السوقية، و يعقد اجتماعاته مرة واحدة في الشهر، و يقع على عاتقه مسؤولية وضع و تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRS) و إدارة جميع الأنشطة المتعلقة بهذه المعايير.

و يضطلع مجلس المعايير المحاسبية بالمهام التالية: (بلغيث م.، صفحة 130)

-إعداد و نشر و تعديل المعايير المحاسبية الدولي.

-نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية؛

-إعداد إجراءات معالجة التدخلات؛

-تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة؛

-القيام بالدراسات في الدول المتقدمة و الناشئة، للتأكد من قابلية المعايير الدولية للتطبيق، و صلاحياتها في محيط متنوع و متبادل.

- **المجلس الاستشاري (SAC)**

يتكون هذا المجلس حاليا من 50 عضو، و يعين أعضاؤه من طرف الإداريين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، و يعتبر هذا المجلس حسب القانون الأساسي منبر تشارك فيه المنظمات و الأفراد الذين لهم اهتمام بالمعلومة المالية و يمثلون أصول جغرافية و مهنية مختلفة، و يرأسه) SAC) رئيس مجلس المعايير المحاسبية (IASB).

و قد حدد دستور IASCF مسؤوليات المجلس في : (مراد، 2013_2014، صفحة 144)

-تقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية( IASB)فيما يخص أولويات و برامج عمله؛

-إبلاغ مجلس معايير المحاسبة الدولية حول مضامين و آثار المعايير المقترحة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛

-إضافة إلى هدف ثانوي و المتمثل في دعم (IASB) في ترويج و اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSفي جميع أنحاء العالم، و هذا الهدف لا يمنع أعضاء SAC) من المشاركة في نقد حقيقي و موضوعي للعمل على مساعدةIASB لتحسين التفاهم و الشفافية في القضايا و الحلول.

- **لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRIC :**

أنشأت هذه اللجنة في ديسمبر 2001 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحل محل اللجنة الدائمة للتفسيرات SIC،و تتألف اللجنة حاليا من 14 عضوا يعينون من قبل الأمناء أي الإداريون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما تجتمع بمتوسط كل ستة أسابيع وعادة ما تكون الجلسات مفتوحة للجمهور، و يتخلص دور هذه اللجنة فيما يلي:

_توضيح و تفسير المعايير المحاسبية سارية المفعول و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

_معالجة القضايا التي نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية أو متعارضة أو يحتمل أن تنشأ في غياب التوجيه و ذلك بهدف الوصول إلى إجماع بشأن المعالجة المحاسبية؛

_توفير المعلومات حول القضايا المثارة حديثا و المثيرة للجدل و التي لم تبحثها معايير IFRS. (حماد، 2006، صفحة 44).

- **المطلب الثالث :أسباب و متطلبات و مراحل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**

**أولا :أسباب توجه الجزائر من IAS إلى IFRS**

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالمخطط المحاسبي القديم PCN الذي تم اعتماده في ظل الاقتصاد الموجه في 29 افريل 1975و خلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل من شانه أن يسد بعض الثغرات و النقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الايجاري العمليات الأجنبية...الخ) كما لا يمكن من خلاله مواكبة العولمة المالية و الاقتصادية.

و يمكن حصر أسباب توجه الجزائر نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأسباب داخلية و أسباب خارجية كما يلي : (عاشور، 2009)

- **الأسباب الخارجية :**

✓ يعتبر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

✓ ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص و ظلك بعد ما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

✓ عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجا إلى الأسواق المالية الدولية؛

✓ يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالأسواق الجمركية؛

✓ يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة و موثقة و موحدة و معدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و ذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية و لعمليات التجميع المحاسبي لشركات متعددة الجنسيات؛

- **الأسباب الداخلية :**

✓ تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي و التجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛

✓ أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛

✓ يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية و تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة ؛

✓ أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية؛

✓ أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة و الحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية بحثا على أكثر الضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

**ثانيا :متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS) في الجزائر**

من اجل التطبيق السليم و الكفء للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب على الدولة و الهيئات و الجمعيات المهتمة بالمحاسبة و التدقيق و كذا الجامعات و المعاهد، أن تقوم بمجموعة من الإجراءات و الإصلاحات، و عليه يمكن إجراء متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يلي : (اخرون و درواسي، 2011)

- **التأهيل العلمي و العملي للمحاسب** :المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لذلك لا بد من تأهيله علميا و عمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير بشكلها الصحيح.
- **الأنظمة القوانين الناظمة للمحاسبة** :يحتاج تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات حيث أنها ستطبق على مؤسسات المساهمة بالدرجة الأولى.
- **دور مجلس المحاسبة و جمعيات المحاسبين** :و يكون ذلك من خلال :

✓ اعتماد المعايير و العمل على تطبيقها و نشرها على نطاق واسع.

✓ إقامة الأيام الدراسية و الندوات و المشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى تعميم و نشر و تسيير هذه المعايير في الميدان.

✓ تقديم الشروح و التفاصيل عبر نشرات مفصلة تعد لهذا الغرض.

✓ القيام بدراسات و الأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و صعوبة تطبيقها.

- **تطوير المؤسسات** :يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المؤسسات، و بالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية و نظامها المالي و المحاسبي بما يتوافق مع متطلبات هذه المعايير.
- **دور الإعلام** : للإعلام دور أساسي في التبليغ و إيصال المعلومة الصحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديه،حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل التطبيق و الانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح و اتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

## ➢ المبحث الثاني :توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

يعتبر النظام المحاسبي المالي وليد عمليات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر بهدف تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر إلى ممارسة الدولية ولمواكبة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقع يجب الرؤية إليه بإيجابية و يقين.

### ▪ المطلب الأول :مفهوم التوافق المحاسبي

يقصد بالتوافق المحاسبي محاولة جمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب، يعطي نتائج متناسقة(robert, 2008, p. 91) ، فهي تشمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المتنوعة المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق والاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها.

كما تدل عبارة التوافق (التوفيق)المحاسبي الدولي على تقارب التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وتقليل الفروقات ( Adjustments) فيما بينها، من حيث استعمال مفاهيم، مبادئ، قواعد ومعايير محاسبية موحدة،

تجاوبا مع النمو المتسارع للتجارة الدولية والانفتاح الذي أصبح يتميز به الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، مع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات(corporations Multinational ) وزيادة نشاطاتها عبر دول العالم، والذي رافقه اتساع في دور الأسواق المالية مسايرة لهذا التطور، في سياق يفرض الاستجابة لمتطلبات المستثمر بن الدوليين في هذه الأسواق لمعلومات مفهومة وموثوق بها تفيدهم في اتخاذ قراراتهم، وهو ما يهدف إليه التوافق ( Harmonisation)في ظل هذه الظروف، بتوفير إمكانية مقارنة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات عبر العالم، ومساعدة المستثمرين في الأسواق المالية العالمية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكل شفافية، والإسهام في تقليل الخطر الممكن المصاحب لهذه الاستثمارات.

ويشمل التناسق المحاسبي الدولي على التوافق فيما يلي :

-المعايير المحاسبية التي تتعامل مع القياس والإفصاح؛

-الافصاحات التي تقوم بها الشركات ذات التعامل التجاري مع الجماهير فيما يتعلق بالأوراق المالية أو بالتسجيل في بورصات الأوراق المالية؛

-معايير التدقيق.

- **المطلب الثاني :مزايا التوافق المحاسبي**

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي للمحاسبة إن هذه الدوافع لابد و أنها تنبع من الفوائد و المنافع التي يتوقع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق ومن أهم مزايا التوافق المحاسبي الدولي ما يلي :

- انتقاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للمؤسسات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية إذ بدلا من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة و تؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم ؛ (clare, 2005, p. 11)
- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية حيث إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات و من تم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية؛ (الجرف، مجلة البحوث المحاسبية، 2014)
- إن التوافق المحاسبي الدولي يمكن أن يسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، و ذلك من خلال إعطاء المؤسسة فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة فيها سواء كان في صورة رأس مال أو قرض؛ (بلغيث م.، 2004، صفحة 107)

- يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث إن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية ستحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية، كما يساهم في رفع النظم المحاسبية بها؛
- تسهيل و توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة بأنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة و تبقى مشكلة توحيد العملة فقط؛
- يؤدي التوافق إلى اختصار الزمن و التكلفة و الجهود المبذولة بالنسبة للدول النامية التي لا توجد بها منظمات للمحاسبة المهنية، و تفتقر إلى معايير محاسبة و مراجعة معتمدة و مكتملة كما تكون الدول النامية على دراية بالمبادئ و الطرق و الإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها المؤسسات الدولية العاملة في بلدانها؛
- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي و
- متخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

- **المطلب الثالث :مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية**

لمعرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، يمكن إجراء المقارنة من خلال:

- **المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي :**

الإطار المفاهيمي من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير، يهدف إلى التنسيق و التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، و كيفية إعداد القوائم المالية و الخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، و كذا المعايير المحاسبية الدولية التي تهتم بكل المؤسسات العامة و الخاصة، التجارية و الصناعية و الخدمية، أما في النظام المحاسبي المالي فان الإطار التصوري يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

مما سبق نجد أن كلا من الإطارين لهما نفس الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. غير أن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS) تم تحديثه سنة 2010 ليشمل جميع التقارير المالية متضمنة القوائم المالية أما الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي فهو الإطار المفاهيمي القديم للجنة معايير المحاسبة الدولية قبل عملية الهيكلة، و الذي يغطي القوائم المالية فقط.

- **المقارنة من خلال أهم المبادئ المحاسبية** :ستكون المقارنة من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم (1_1) : المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي**

| معايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS) | النظام المحاسبي المالي(SCF) |
|---|---|
| **مبدأ الثبات** | |
| حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق و قواعد العرض من سنة لأخرى.و يمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي التقارير المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة(بأثر رجعي)للالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية بالإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة. | يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية و قابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات. |
| **مبدأ استقلالية السنوات** | |
| يتم إثبات العمليات و الأحداث بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة و التقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها، أي استقلالية السنوات المالية. | تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تليها،و لذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة و مرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، و يكون معلوما بين هذا التاريخ و تاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية.<br>و لا يتم إجراء أية تسويات إذا طرا حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية و كان لا يؤثر على وضعية الأصول و الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، و يجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملحق. |
| **مبدأ الحيطة و الحذر** | |
| حسب المعيار (IAS37)يعتبر مبدأ الحيطة و الحذر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات | أشارت المادة 14من المرسوم 08/ 156على انه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي |

| | |
|---|---|
| في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل (الإيرادات) ،أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو المصروفات،و مع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات و الدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات و المصروفات. | إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شانها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه و يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها. |
| **مبدأ الأهمية النسبية** | |
| تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه القوائم المالية و بالتالي هي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة و مفيدة. | لقد حددت المادة 11 من المرسوم08/ 156مبدأ الأهمية النسبية و ربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها تجاه الكيان،و بالتالي العناصر قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية. |
| **مبدأ التكلفة التاريخية** | |
| يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد القوائم المالية،و عادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل. و كما يمكن إظهار الأصول المالية بالقيمة العادلة. | يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، و على أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، باستثناء الأصول و الخصوم البيولوجية و الأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية. |
| **مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية و الميزانية الختامية** | |
| لم يرد أي نص يتطابق مع هذا المبدأ. | حسب المادة 17 من المرسوم08 /156يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.<br>و يتماشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون |

| | |
|---|---|
| | 07 /11 "يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني و ضمان عدم المساس بالتسجيلات". |
| **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني** | |
| يعرف هذا المبدأ بتغلب الجوهر على الشكل فلكي تمثل المعلومات بصدق العمليات و غيرها عن الأحداث التي تمثلها، فانه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات و الأحداث طبقا لجوهرها و ليس فقط لشكلها القانوني. | حسب هذا المبدأ تقيد العمليات و تعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني. |
| **مبدأ الاستمرارية** | |
| يتم إعداد التقارير المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة و سوف تستمر في نشاطها في المستقبل المنظور و ليس لديها نية و لا حاجة لتصفية عملياتها أو تقليص نطاقها بشكل كبير. و في حالة وجود مثل هذه النية أو الحاجة، فانه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة بالإضافة إلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد التقارير المالية من قبل المؤسسة و سبب عدم اعتبار المؤسسة مستمرة. | حسب نص المادة 17 من المرسوم08/ 156تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب. و إذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فان الشكوك تكون مبررة. |
| **مبدأ عدم المقاصة** | |
| يجب عدم إجراء المقاصة بين الأصول و الالتزامات أو الدخل و المصاريف ما لم تقتضي أو تجيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. | حسب نص المادة 15 من القانون 07 /11 لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول و عنصر من الخصوم، و لا بين عنصر من الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول و الخصوم و الأعباء بالتتابع، أو على أساس صاف. |

**المصدر** (درواسي)

من خلال الجدول يتضح أن هناك توافق بين النظام المحاسبي الماليSCF و المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير الماليةIAS/IFRS حيث أن المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما بعض الاختلافات الناتجة عن الاختلاف في المصطلحات لان النظام المحاسبي المالي ذا مرجعية فرانكفونية أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فالمرجعية هي مرجعية انجلوسكسونية.

- **المقارنة من خلال القوائم المالية و طريقة عرضها :**

**الجدول رقم (1_2) : المقارنة من خلال القوائم المالية و طريقة عرضها**

| البيان | IAS/IFRS | SCF |
|---|---|---|
| القوائم المالية | قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات و الجداول الملحقة. | الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق. |
| عرض القوائم المالية | قائمة المركز المالي : تحتفظ المؤسسة بطريقة عرض قائمة المركز المالي و تصنيف البنود باستثناء أن هناك عرضا أو تصنيفا آخر سيكون أكثر ملائمة أو يقتضي معيار دولي لإعداد التقارير المالية تغييرا في العرض. كما حددت الحد الأدنى للبنود التي يجب أن تعرض في قائمة المركز المالي، و التمييز بين العناصر المتداولة و العناصر غير متداولة استنادا لمبدأ السنوية.<br>قائمة الدخل الشامل :يعرض مجموعة من البنود المصنفة حسب طبيعتها (بما فيها حصة الدخل الشامل الآخر للمؤسسات الزميلة و المشاريع المشتركة التي يتم | الميزانية : تقدم الميزانية وفق جدول و تصف بصفة منفصل عناصر الأصول و عناصر الخصوم (العناصر الجارية و العناصر الغير جارية).<br>حساب النتائج : يتم فيه عرض بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة، كما حدد الحد الأدنى للمعلومات التي يتضمنها، و في حالة حساب النتائج المدمجة فهو يتطلب معلومات إضافية.<br>كما تصنف فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف.<br>جدول سيولة الخزينة : يتم عرضه |

| | | |
|---|---|---|
| | محاسبتها بطريقة حقوق الملكية). كما يمكن تصنيف الأعباء حسب وظيفتها لكن يتطلب معلومات إضافية حول طبيعة هذه الأعباء. بما في ذلك مصاريف الاهتلاك و تكاليف الموظفين.<br>قائمة التدفقات النقدية :تعرض فيه التدفقات النقدية و التي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، و ذلك باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.<br>قائمة التغيرات في حقوق الملكية : تعكس التغيرات في حقوق الملكية في بداية و نهاية فترة إعداد التقارير المالية.<br>الإيضاحات : تقدم معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية و السياسات المحاسبية التي تم اختيارها، و المعلومات الغير معروضة بالقوائم المالية و لكن ضرورية لفهم أي منها، و طالما أن الأمر مجدي فتعرض المؤسسة الملاحظات بطريقة منتظمة و عمل إشارات مرجعية لكل بند في القوائم المالية. | بنفس طريقة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.<br>جدول تغير الأموال الخاصة :يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.<br>ملحق الكشوف المالية : يشمل ملحق الكشوف المالية على كل المعلومات التي تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية. |

**المصدر** : (درواسي)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و كذا طريقة عرضها، كما أن النظام المحاسبي المالي تبنى قائمتين جديدتين هما سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة و هذا لما تكتسيه هاتين القائمتين من أهمية تكمن في توفير معلومات

مفيدة حول التدفقات النقدية الناشئة عن مختلف أنشطة المؤسسة(التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) ، و كذا أي حركة في رؤوس الأموال في بداية و نهاية فترة إعداد التقارير المالية.

- **المبحث الثالث :الدراسات السابقة لموضوع الدراسة**

  - **المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية**

- دراسة **(سعيداني محمد السعيد،2014، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية)**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المؤسسات، كما تطرقت إلى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي، مع الإشارة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

- دراسة **(عبد الغني علي جابر فضل الله،2016، اثر المعايير المحاسبية على دقة القياس المحاسبي)**

تناولت هذه الدراسة اثر المعايير المحاسبية على دقة القياس المحاسبي وتمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية في الممارسات المحاسبية المختلفة يؤثر سلبا على دقة القياس المحاسبي في الوحدات المحاسبية المختلفة . وتمثلت الأهمية العلمية للدراسة في إبراز دور المعايير المحاسبية في سلامة ودقة القياس المحاسبي ، فكما تم الالتزام بتطبيق المعايير أدي ذلك إلي دقة وسالمة وجودة القياس المحاسبي في الوحدات المحاسبية المختلفة ، كما ترجع أهمية الدراسة العلمية في تجويد الأداء في الوحدات المحاسبية المختلفة وتوفير معلومات محاسبية دقيقة لكافة المستخدمين وتسهيل عملية المقارنة بين نتائج الأعمال بين عدد من السنوات، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج وفقا للفرضيات من أهمها : المعايير المحاسبية الدولية إطار ضروري لضمان شفافية المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة للقوائم المالية و أن مهنة المحاسبة تقوم على فهم ومعرفة المعايير المحاسبية الدولية وكيفية تطبيقها.

- دراسة(**محمد فيصل ميادة،2016، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام المحاسبي المالي و معرفة أهم الآثار الناجمة على تطبيقه ولمعالجة الموضوع اعتمد على إعداد استمارة استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة المستهدفة، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي أحدث عدة أثار هامة على مستوى المعلومات المحاسبية وان تطبيق النظام أعطى صورة تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسة.

- دراسة(**دراسة النعيمي عبد الكريم،2017، مدى نجاعة تطبيق نظام محاسبي المالي على محاسبة جباية مجمع الشركات)**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة جباية شركات في الجزائر. و هذا من اجل الإتمام بمختلف المعطيات حول نجاح و إصلاح و إبراز العناصر التي تعد من نجاعتها، و ضرورة إرساء بيئة تسمح في تطبيق الواقع السليم و الواقعي و العملي للنظام المحاسبي المالي المستمد الفعلي من الإطار التصوري للمعايير المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية المجمعة، ومن النتائج المتحصل عليها أن مجمع الشركات الجزائرية تفتقر للكفاءات البشرية المؤهلة صاحبة الخبرة الكافية و اللازمة لعملية التجميع المحاسبي و عدم مواكبة مجمع الشركات الجزائري للتغيرات التي تطرأ على النظام المحاسبي المالي الأمر الذي يؤدي الى صعوبة التجميع المحاسبي وفقا للنظام ذاته.

- دراسة(**شنوف حمزة، 2017، قياس استجابة القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية و انعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي)**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية، و خلصت نتائجها وجود استجابة قوية لمتطلبات معايير خاصة بعرض القوائم المالية المجمعة(IAS7-1) إذ تبلغ نسبتها 72% مع وجود توافق دال إحصائيا بيت متطلبات تلك المعايير و ما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين و التعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي.

- دراسة(**تيقاوي العربي،2017،الاثار المرجوة من الاصلاح المحاسبي العمومي في ظل المعايير المحاسبية الدولية)**

تهدف الدراسة إلى مدى معرفة أهم التحديات التي تواجهه أثناء التطبيق، حيث قام بعرض متطلبات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، و أهم المستجدات المحاسبية الدولية سواء تعلقت بالنظام المحاسبي الجزائري من جهة، و التحولات الجذرية الحاصلة في الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، و كانت ابرز نتائج الدراسة

أن النظام المحاسبي الجزائري توافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، و مواجهة النظام المحاسبي الجزائري تحديات تتعلق بشروط و مستلزمات التطبيق الخاصة به.

- دراسة **(سعيداني محمد السعيد.رزيقات بوبكر،2018،مدى توافق النظام المحاسبي الماليSCF مع المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS)**

تهدف هذه الدراسة إلى مدى توافق النظام المحاسبي الماليSCF مع المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS من خلال الدراسة البحثية ظهرت هذه النتائج أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، غير أن ما يمكن ملاحظته أن المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات والظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي. وعليه يمكن القول أنه بعد مرور سبعة سنوات من البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام والمشاكل التي تواجه تطبيقه.

- دراسة**(شوقي طارق، الدكتور ملياني حكيم،2018، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية)**

تتمحور هذه الدراسة إلى توضيح كيفية المحاسبة عن المشتقات المالية بغرض التغطية وفق ما تناولته معايير المحاسبة الدولية إلى جانب إبراز مكانتها في ظل النظام المحاسبي المالي، فجاءت بالعديد من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS لوضع أحسن الطرق و التقنيات لتبسيط محاسبة التغطية، من خلال أربعة معايير تناولها الموضوع و لكن في إطار اشمل ضمن الأدوات المالية باعتبار المشتقات المالية جزء منها فخصصت المعيار IAS32 لعرضها و المعيار IFRS07 للإفصاح عنها.

- دراسة**(بوالبعير رحمة، بوشكيروة فاطمة،2019، التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي)**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء عمى التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي و من بين النتائج المتحصل عليها أن النظام المحاسبي المالي قد أدخل تغيرات جذرية على مستوى التعاريف، المفاهيم، نظم التقييم والتقييد المحاسبي، بالإضافة إلى طبيعة إعداد القوائم المالية، لذا يعمل النظام المحاسبي المالي على تخزين المعطيات والبيانات المحاسبية القاعدية وتصنيفيا وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة. كما لخصت هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحميل المالي، أي أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تمثل الكشوف المالية المدخلات الأساسية في التحميل المالي، إذ تهدف هذه الكشوف إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة.

- دراسة(**ربيعي فؤاد، مخازي خالد،2022، النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية)**

تهدف هذه الدراسة إلى المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية . في ظل التطورات التي طرأت على المحاسبة جعلتها علما مستقلا بذاته يقوم على مبادئ و فرضيات التي أدت إلى توحيد المعالجة المحاسبية على المستوى الدولي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تولد التوافق و الانسجام بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية و قد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج وهي سمحت بمعرفة مدى تطبيق محاسبة التثبيتات وفق النظام المحاسبي الدولي و المعايير وكما يوجد ترابط بين النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية.

- دراسة(**ناصر بن سنة،2022،واقع النظام المحاسبي العمومي الجزائري والإصلاحات المتخذة لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى موائمة النظام المحاسبي العمومي الجزائري لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتعرف على الإصلاحات التي باشرت بها الجزائر في إطار تبني هده المعايير، من ومن خلال التطرق إلى استقراء مجمل النصوص القانونية، والتنظيمية والمراحل التي ميزت النظام المحاسبي الجزائري مند الاستقلال يتبين أن هناك مجهودا معتبرا لموائمة المنظومة القانونية المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية التي من أهم أهدافها الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تم استخلاص أهم الاستنتاجات وقد توصلت أن هناك جهود لتبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال المخطط المحاسبي الجديد، إلا أن التجسيد في أرض الواقع يتميز بالبطء.

- **المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية**

- **(حسن عبد الله إيناس،2020، العواقب الاقتصادية لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، Hassan abdallah inase , 2020, Economic consequences of adopting IFRS)**

تقوم هذه الدراسة حول مدى تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى الشركات في منطقة الخليج. استخدمت عينة تضم 3393 ملاحظة عامة للشركات من سنة 2010 حتى 2016. وجدنا أن الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية تميل إلى التهرب الضريبي بشكل أقل. وبالمقابل، عدم الالتزام أو التعديل على هذه المعايير يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة التقارير المالية. نتائج الدراسة تشير إلى أن الحوكمة الخارجية، كالملكية المؤسسية ومدققي الحسابات الكبار، لها دور سلبي في رقابة الأنشطة الضريبية. هذه النتائج يمكن أن تكون لها تأثير على السلطات الضريبية، المستثمرين والباحثين في المنطقة.

- **دراسة (حكيم محمود،2021،المعايير الدولية لإعداد التقارير وأسباب اعتمادها في الدول النامية، Hakim mahmoud,2021,International standards for preparing reports and the reasons for their adopting in developing countries)**

إن الهدف من هذه الدراسة هو فهم سبب انتشار معايير التقارير المالية الدولية على نطاق واسع، حيث تُعتبر عملية اعتماد هذه المعايير محط أهمية للأطراف المعنية. ينصب هدف البحث على استكشاف الآليات التي يجب اعتمادها في الدول التي تفتقر إلى نشاط سوق مالي، مما يعقد من صعوبة تبني هذه المعايير. تحضر تقارير مالية في هذه البلدان للمرة الأولى بدون وجود اعتماد سابق لمعايير المحاسبة الدولية واعتمادها على معايير محلية غير مُحدثة ومطابقة للمعايير الدولية، مما يستلزم الرجوع إلى الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث. وأظهرت الدراسة نتيجة تقديرها بأن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS يلعب دوراً مهماً في اختيار السياسات المحاسبية.

- **(حسان كفوان،2022،تأثير نظام المعلومات على الأداء المالي للشركات، hassan kafwan, 2020 the impact of the information system on the financial perfomance of companies)**

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم أثر نظام المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات باستخدام المراجعة التجريبية ومن خلال تصميم البحث الاستكشافي، خلصت الدراسة إلى أن التأثير الأكبر لتكنولوجيا المعلومات إن ما يتم تحقيقه من المحاسبة هو قدرة الشركات على تطوير واستخدام الأنظمة المحوسبة لتتبع وتسجيل المعاملات المالية فيها لتسهيل اتخاذ القرارات الإدارية والضوابط الداخلية وجودة التقارير المالية.

- دراسة(**لويزة مهار، 2022، أثر إلى النظام المحاسبي والمالي على جودة المعلومات المالية،**
**Loiuza mahar,2020,The impact of the transition to an accounting and financial system on the quality of financial information)**

يتمحور موضوع الدراسة حول بعد تسريع عملية المواءمة الدولية للمحاسبة، أصبح مستخدمو المعلومات المحاسبية محتارين حول مدى شفافية و موثوقية المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين. إن إفصاح المعلومات المالية يعتبر رابطاً مهماً بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأداء الشركات. هذه المعايير تتعدى الإطار المحاسبي البسيط لتؤثر على متطلبات الشركات. و بناء على دراسة نوعية، حاولت التحقق من تأثير تبني النظام المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف الشركات. عرضت هذه الدراسة الفوائد المتوقعة من تطبيقSCF ودراسة الشروط التي يجب توافرها لكي تتحقق هذه المزايا فعلياً وحدودها من هذه المعايير. و في الأخير تم الوصول إلى عدة نتائج لا بد أن تكون متوفرة إذ لا بد من توحيد المعلومات المحاسبي و توحيد العمليات الإدارية.

- دراسة( **تورغلوفنا، تطوير وتعديل السياسة المحاسبية للمنظمة ،**
**The organization accounting policy development and amendments)**

تعالج هذه الدراسة دور وتطبيق السياسات المحاسبية كضمان للأمن المالي والاقتصادي للمؤسسة، وذلك لتطوير وتعديل السياسات المحاسبية للمؤسسة وفقا للتقارير المالية الوطنية والدولية المعايير المحاسبية، وكذلك تأثير السياسات المحاسبية على قرار مستخدمي البيانات المالية. وعلى هذا يمكننا أن نستنتج أن السياسة المحاسبية هي عامل رئيسي في ضمان الأمن المالي والاقتصادي للمؤسسة لإعداد وعرض البيانات المالية.

- دراسة(بيهودوغوفيتش،المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لرجال الأعمال والمستثمرين في أوزبكستان
**Behodghovitch,International financial reporting standards for businessmen and investors in Uzbekistan)**

تسعى هذه الدراسة أهمية و شروط إنشاء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و التي شهدت تطورا واسعا في كل أنحاء العالم و بالتالي فان المحاسبين يسعون إلى تحقيق أفضل النتائج لإنشاء معايير ذات جودة عالية تسمح بتحليل شامل لفعالية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و وظائفها و موثوقيتها كما في الأخير نستنتج أن المعايير الدولية انتشرت على نطاق واسع في كل أنحاء العالم و أصبحت طريقة معتمدة الشركات لتنظيم النظام المحاسبي.

- دراسة ( **فداء عبد المجيد عوازيب، طالب غضبان، 2023، توافق البيئة المحاسبية المحلية مع معايير المحاسبة الدولية وأثر اعتماد تطبيق المعايير المحاسبية واقتصاديات السوق،**

**Fidaa abdlmadjid, talab ghadban,2023,The compatilibility of the local accounting environement with international accounting standars and the impact of adopting the application of accounting standars and market aconomics)**

إن الهدف من هذه الدراسة هو مع التقدم التكنولوجي والاقتصادي السريع في دول العالم، حدث هذا التحول و أصبح العالم قرية صغيرة من خلال حرية تداول رأس المال و توظيفها بين الدول وتشجيعها للاستثمار الأجنبي ونمو الشركات والفروع الدولية متعددة الجنسيات، وظهور الحاجة إلى معايير محاسبية دولية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية و البيانات تكون مفهومة لجميع مستخدمي هذه المعلومات في جميع دول العالم، والكشف الكامل عنها كما تتميز المعلومات المالية بالشفافية وتحظى بثقة ومصداقية مستخدمي البيانات المالية، وأثر كل هذه المتغيرات على البيئات المهنية المحلية في مختلف دول العالم.

- **المطلب الثالث :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة و محاولة استخراج كل من أوجه التشابه و أوجه الاختلاف.

- **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :**

أوجه التشابه بين الدراسة السابقة نلاحظ أن كل الدراسات تطرقت إلى موضوع النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية كما وصلت جميعها إلى نفس الهدف و هو معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية كما نلاحظ اعتماد جل الدراسات على الاستبانة كأداة لجمع البيانات في الجانب التطبيقي.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:**

**من حيث المكان و الزمان:** تمت الدراسة الحالية في عين تموشنت في سنة 2024 بينما تمت الدراسات السابقة في بيئة عربية و أجنبية من سنة 2014 إلى غاية 2023.

**من حيث العينة:** تناولت الدراسة الحالية حوالي 30 عينة موزعة على عاملين في مجال المحاسبة في المؤسسة الجوارية للضرائب عين تموشنت بينما الدراسة السابقة تناولت عينات مختلفة اكبر من حجم العينة الموزعة.

**من حيث الإشكالية:** هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مدى توافق مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال الأخذ برأي ووجهة نظر العاملين الذين لهم خبرة في مجال المحاسبة أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها: محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، قياس استجابة القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية و انعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي، اثر المعايير المحاسبية على دقة القياس المحاسبي، التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي...الخ

**خلاصة الفصل الأول :**

حاولنا من خلال هذا الفصل بعد التطرق إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية و أهم ما جاء فيها من محددات التوافق بينهما، نستنتج أن بعد تفتح الجزائر نحو اقتصاد السوق ظهرت نقائص في المخطط المحاسبي الوطني، بحيث لم يساور هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي فصار التغيير في هذا النظام المحاسبي لمواكبة النمو الاقتصادي قرارا حتميا خاصة مع تزايد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و باقي دول العالم الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يفكر في إصلاح النظام المحاسبي عن طريق تشريع نظام محاسبي مالي يسهل الاتصال على المستوى المحلي و الدولي هذا النظام الجديد صمم ليتوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية و هذا جعله يتلاءم مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية على المستوى المحلي و الدولي.

# الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

**تمهيد :**

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي الخاص بمدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية و كذا بناء النموذج النظري للدراسة، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الميدان ،ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إطار منهجي لها يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف استخلاص نتائج ميدانية التي تأكد من صحة الفرضيات الموضوعية في إشكالية البحث من عدمها.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم إستمارة استبيان وتوزيعها على عينة من الأساتذة المهتمين بالمحاسبة الممارسين للمهنة في الميدان وموظفي وإطارات المحاسبة والمراجعة في المؤسسات الجزائرية ،وقمنا بتحليل نتائج الإستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي من خلال الإستعانة بالبرنامج الإحصائيSPSS. و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول :لمحة عن المركز الجواري للضرائب و مهامه و تنظيمه.**
- **المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية**
- **المبحث الثالث :عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات.**

## ❖ الفصل الثاني :الدراسة الميدانية

### ➢ المبحث الأول :لمحة عن المركز الجواري للضرائب و مهامه و تنظيمه.

#### ▪ المطلب الأول :تعريف المركز الجواري للضرائب.

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم .

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية إلى تطوير شراكة جديدة تجمعه بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد الإستماع، الإستجابة ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه، وقد تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 2003.

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكلف بها حاليا المفتشيات و القباضات ومديريات الضرائب الولائية.

#### ▪ المطلب الثاني :مهام و تنظيم المركز الجواري للضرائب

**أولا :مهامه**

ينشط المركز الجواري للضرائب في المجالات التالية :

**➢ في مجال الوعاء :**

- إحصاء الممتلكات و النشاطات و تسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب و كذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها.
- إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.

**➢ في مجال التحصيل :**

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم و متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ الإجراء المنصوص عليه في التشريع و التنظيم الساري المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

➢ **في مجال الرقابة و البحث :**

- تشكيل و مسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات و بطاقيات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجواري للضرائب و الممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و تقديم نشاطات المصالح المعنية.

➢ **في مجال المنازعات :**

- دراسة كل طعون نزاعية أو اعفائية موجهة للمركز الجواري للضرائب .
- التكفل بإجراء التبليغ و الأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات النزاعية.

➢ **في مجال الاستقبال و الإعلام :**

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم.
- نشر المعلومات حول الحقوق و الواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجواري للضريبة.

➢ **في مجال الإعلام الآلي و الوسائل :**

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة و امن المحلات.

**ثانيا :تنظيمه**

يسير المركز الجواري للضرائب من طرف رئيس المركز و هو يتشكل من ثلاث مصالح رئيسية :

❖ **المصلحة الرئيسية للتسيير :**

- تعمل على تسيير:

**أ)** مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية، وتكلف بـ:

–التكفل بالملفات الجبائية واستلام التصريحات التي يحررها المكلفين بالضريبة المتابعون حسب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، و كذا إعداد العقود المتصلة بها؛

– المراقبة الشكلية للتصريحات و اقتراح ملفات مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.

**ب)** مصلحة الجباية الزراعية، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمزارعين و المربين وكذا استقبال واستغلال التصريحات ومراقبتها الشكلية و اقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات.

**ج )**مصلحة جباية المداخيل والممتلكات، وتكلف بـ:

– التكفل بالملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة على الدخل مقر السكن أو الضريبة على الممتلكات أو الأشخاص المعنويين الذين يمارسون نشاطات غير ربحية بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي /أجور أو أي جزء من نشاطاتهم يمكن فرض الضريبة عليه؛

– المراقبة الشكلية للتصريحات و اقتراح التسجيل، حسب الحالة في برنامج المراقبة على أساس المستندات و/أو المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.

**د )**مصلحة الجباية العقارية، وتكلف بـ:

– التكفل بالملفات الجبائية واستغلال تصريحات الأشخاص بعنوان الضرائب أو الرسوم المفروضة على الممتلكات العقارية؛

– المراقبة الشكلية للتصريحات واقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة لبرنامج المراقبة على أساس المستندات أو على أساس المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة.

❖ **المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث :**

تعمل على تسيير :

**أ)**مصلحة البطاقيات والمقارنات، وتكلف بـ:

–تشكيل قاعدة المعطيات ومختلف البطاقيات الممسوكة و التي تخص الوعاء والمراقبة و التحصيل الضريبي وتسييرها،

–متابعة استعمال المعلومات المستردة وإعداد الوضعيات الإحصائية الدورية وكذا تقييم نشاطات المصلحة، لا سيما، التي ترتبط مع مؤشرات التسيير.

**ب)**مصلحة البحث والتدخلات التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

– تشكيل وتسيير فهرس مصادر المعلومات التي تخص وعاء الضريبة مع مراقبة الضريبة و تحصيلها.

– تنفيذ البرامج الدورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان حق الاطلاع.

– اقتراح تسجيل أشخاص طبيعيين في برنامج مراقبة المداخيل.

**ج)**مصلحة المراقبة، وتكلف بـ:

– تنفيذ البرامج المقررة بعنوان المراقبة على أساس المستندات للتصريحات.

– اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج مراقبة المداخيل.

❖ **المصلحة الرئيسية للمنازعات :**

تعمل على تسيير:

**أ)** مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

– دراسة الطعون المسبقة المتعلقة بوعاء الحقوق والضرائب والرسوم المتنازع عليها؛

– دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال الملاحقات أو الإجراءات المتصلة بها أو إلى المطالبة بأشياء تم حجزها.

**ب)** مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

– دراسة الطعون الخاضعة لاختصاص لجان طعن للضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة ولجان الطعن الإعفائي.

– متابعة الطعون والشكاوى التي تقدم أمام الهيئات القضائية وذلك بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب.

**ج)** مصلحة التبليغ والأمر بالصرف، في حدود الاختصاص القانوني للمركز الجواري للضرائب، وتكلف بـ:

– تبليغ القرارات المتخذة في مجال مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية .

– الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة و إعداد الشهادات المتصلة بها.

– إعداد المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات، وتبليغها إلى المصالح المعنية للتكفل بها.

❖ **القباضة :**

–التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

– مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدّة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

**أ)** مصلحة الصندوق.

**ب)** مصلحة المحاسبة.

**ج)** مصلحة المتابعات.

تنظّم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

- **المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب.**

**الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للمركز الجواري للضرائب.**

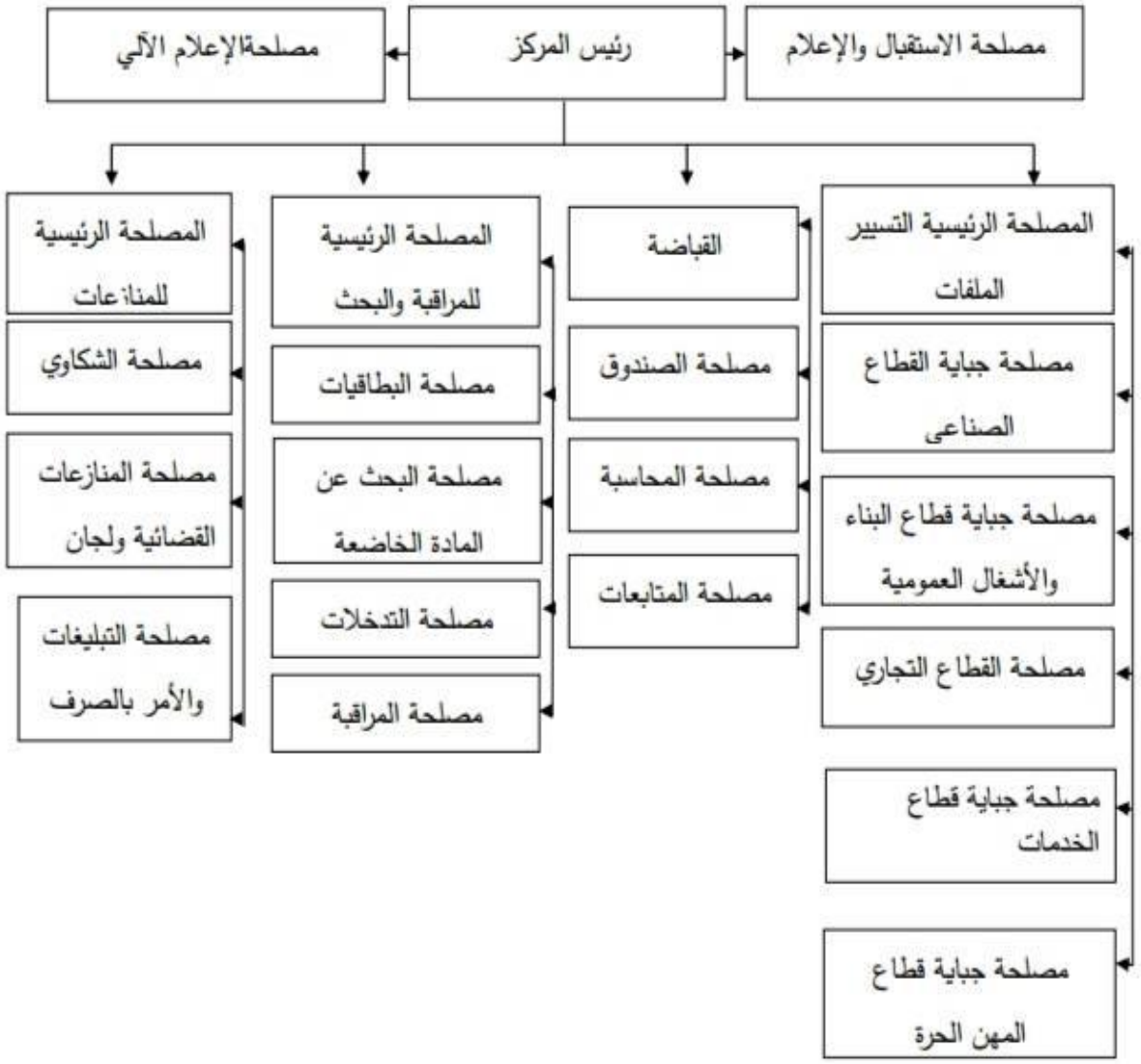


**المصدر: من إعداد الطالبة**

## ➢ المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نبين في هذا الجزء عناصر الدارسة الميدانية والمتمثلة في المنهج، المجتمع، العينة، ووصف أداة الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات والبيانات وكذا تحديد نوع الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة هذه البيانات وفي الأخير سنتطرق إلى دارسة الخصائص السيكومترية لأداة الدارسة من أجل تحديد مدى تمتعها بخاصية المصداقية (الصدق) وخاصية الموثوقية( الثبات) في إطار تأكيد دقة البيانات المجمعة من أداة الدارسة وتعميم نتائجها على كامل مجتمع الدارسة.

### ▪ المطلب الأول : المنهج و حدود الدراسة

**✓ أولا . منهج الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".

**✓ ثانيا. حدود الدراسة:**

✓ لقد تمت هذه الدراسة الميدانية أخذا بعين الاعتبار حدودها المتمثلة فيما يلي:

**الحدود الزمانية:** تم هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 10 مارس إلى 5 ماي.

**الحدود المكانية:** يتكون المجتمع الإحصائي من مجموعة الأفراد العاملين لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

### ▪ المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة

لتسهيل عملية جمع البيانات يمكن استخدام بعض الأدوات و التي يختلف استعمالها حسب طبيعة البحث، حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة من الأدوات التي ساعدتنا على التقصي و جمع المعلومات، و هذا من خلال تواجدنا في الشركة و ذلك أثناء تنقلنا بين مختلف أقسامها، مما مكننا من جمع العديد من الملاحظات التي ساعدتنا على معرفة واقع التكوين في الشركة محل الدراسة و مدى تأثيره على أداء العاملين فيها.
- **المقابلة:** وهي من خلال المحادثة التي قمنا بها مع بعض العمال و رؤساء المصالح للتعرف على انطباعات و أراء العمال في مواقف معينة و ردة فعلهم تجاهها و الوصول إلى بعض الحقائق التي تخص موضوع البحث.

- **الاستبانة:** و لقد كانت الوسيلة الأساسية في جمع البيانات و معلومات الدراسة، وبهدف التأكد من فرضيات البحث، قمنا بتصميم استمارة تتضمن استبيان و وزعناها على عينة عشوائية من العاملين في الشركة محل الدراسة و تحتوي الاستبانة خمس محاور تتعلق بمتغيرات الدراسة.

و اعتمدنا فيها على مقياس ليكارت الخماسي لقياس إجابات أفراد العينة لتكون مجالات الإجابة على عبارات الاستبانة على النحو التالي:

**الجدول رقم(2_1):يوضح مجالات الإجابة على الاستبانة**

| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإجابة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |

**المصدر: من إعداد الطالبة**

و لقد تم تحديد طول فئات مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

تم حساب المدى من خلال العلاقة (أكبر قيمة في المقياس – أقل قيمة في المقياس)

المدى =5−1 ومنه المدى =4

و منه إذن طول الفئة =5/4 ومنه طول الفئة =0.8

و من كل ما سبق تم تحديد فئات المقياس و تحديد اتجاهها كما في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (2_2): معيار تحديد الاتجاه وفق مقياس ليكارت الخماسي**

| المتوسط المرجح | الاتجاه |
|---|---|
| من 1.00 إلى 1.79 | غير موافق بشدة |
| من 1.80 إلى 2.59 | غير موافق |
| من 2.60 إلى 3.39 | محايد |
| من 3.40 إلى 4.19 | موافق |
| من 4.20 إلى 5.00 | موافق بشدة |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تحليل البرنامج الإحصائي SPSS**

- **المطلب الثالث : مجتمع و عينة الدراسة**

**أولا. المعالجة الإحصائية:**

قد استخدمت الاختبارات الأساليب الإحصائية لتفريغ و تحليل الاستبانة من خلال الحزمة الاقتصادية spss لمعالجة البيانات و كانت على النحو التالي:

– **معامل ألفا كرونباخ:** استخدم للتأكد من درجة ثبات المقياس.

–**معامل الارتباط سبيرمان:** استخدم لقياس قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة و المعدل الكلي المحور الذي تنتمي إليه، أي صدق الاتساق الداخلي.

–**المتوسطات و الانحرافات المعيارية:** استخدمت المتوسطات الحسابية للتعرف على اتجاهات عينة الدراسة نحو الفقرات التي تقيس المتغيرات كما استخدمت الانحرافات المعيارية لبيان مدى تشتت أو تقارب إجابات عينة الدراسة.

–**اختبار One simple test :**استخدم هذا الاختبار للمقارنة الثنائية و كذا اختبار الفرضيات.

**ثانيا. مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عناصر المشكلة أو الظاهرة، و من خلال دارستنا فإن مجتمع الدراسة يتكون من مجموع العاملين باختلاف جنسهم و مراتبهم الإدارية في الشركة محل الدراسة، المتمثلة في المركز الجواري للضرائب الكائن مقرها بولاية عين تموشنت.

**ثالثا. عينة الدراسة** :بهدف إجراء الدراسة تم توزيع استبيان على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة حيث تم اختيارهم عشوائيا و بدون تحيز و البالغ عددهم: 30 عامل أي ما يعادل نسبة 100 %، و الجدول التالي يوضح توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

**الجدول رقم (2_3) : يوضح توزيع الاستبانة**

| | الموزعة | المسترجعة |
|---|---|---|
| العدد | 30 | 30 |
| النسبة | 100 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبة**

- **المطلب الرابع: صدق وثبات الاستبانة**

- **صدق أداة الدراسة:** و يعني بصدق أداة الدراسة أن عباراتها تقيس ما يريد الباحث قياسه بالفعل، و من أجل ذلك قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات حيث تم تعديلها بشكل أولي، ثم عرضناها على مجموعة من المحكمين المتمثلين في مجموعة من الأساتذة المختصين في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة عين تموشنت ، و قد تم الأخذ بآرائهم و إعادة صياغة بعض العبارات و إجراء التعديلات المطلوبة و حذف ما يجب، لتخرج في شكلها النهائي ليتم توزيعها على مجموعة من العاملين في الشركة محل الدراسة.
- **ثبات أداة الدراسة:** يقصد بثبات أداة الدراسة دقته في ما يقيسه من معلومات و سلوك و إتجاهات المتقصي و لقياس ثبات الأداة تم الاعتماد على معامل الثبات **ألفا كرومباخ** الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.6 فأكثر، فإذا كانت أقل ترفض أداة القياس.

**أولا: نتائج اختبار فرضيات التوزيع الطبيعي**

**1.التوزيع الطبيعي للمحور الثاني :**

**الجدول رقم (2_4): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني**

| اختبار العينة | مستوى الدلالةSig |
|---|---|
| 0,271 | 0,540 |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول أعلاه حيث نجد مستوى اختبار العينة للمحور الثاني للدراسة 0,540 اكبر من 0,05 و بالتالي فان بيانات العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، و نستنتج أن جميع فقرات المحور الثاني تتوزع طبيعيا، و بالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليها.

**2.التوزيع الطبيعي للمحور الثالث :**

**الجدول رقم (2_5): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثالث**

| اختبار العينة | مستوى الدلالةSig |
|---|---|
| 0,202 | 0,633 |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول أعلاه حيث نجد مستوى اختبار العينة للمحور الثالث للدراسة 0,633 اكبر من 0,05 و بالتالي فان بيانات العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، و نستنتج أن جميع فقرات المحور الثالث تتوزع طبيعيا، و بالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليه.

**3.التوزيع الطبيعي للمحور الرابع :**

**الجدول رقم (2_6): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الرابع**

| اختبار العينة | مستوى الدلالةSig |
|---|---|
| 0,183 | 0,072 |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول أعلاه حيث نجد مستوى اختبار العينة للمحور الرابع للدراسة 0,072 اكبر من 0,05 و بالتالي فان بيانات العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، و نستنتج أن جميع فقرات المحور الرابع تتوزع طبيعيا، و بالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليها.

**4.التوزيع الطبيعي للمحور الخامس :**

**الجدول رقم (2_7): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الخامس**

| اختبار العينة | مستوى الدلالةSig |
|---|---|
| 0,393 | 0,080 |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول أعلاه حيث نجد مستوى اختبار العينة للمحور الخامس للدراسة 0,080 اكبر من 0,05 و بالتالي فان بيانات العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي. و نستنتج أن جميع فقرات المحور الخامس تتوزع طبيعيا، و بالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليها.

**ثانيا :اختبار الاتساق الداخلي:**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق هذه الفقرات، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة والبالغة حجمها (25) فقرة وذلك من خلال معاملات الارتباط بين كل فقرة والمعدل الكلي لكل محور كما يلي:

**1.اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني** :يوضح الجدول رقم (08)معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي للمحور كما يلي:

**جدول رقم (2_8): يوضح ارتباط الفقرات والمحور الثاني للدراسة**

| الرقم | الفقرات | معامل الارتباط سبيرمان |
|---|---|---|
| **01** | أدت الإصلاحات الأخيرة في المعايير المحاسبية الدولية إلى إجماع عالمي على هذه المعايير | 0,347 |
| **02** | في حالة غياب المعايير المحاسبية يتم إعداد القوائم المالية للمؤسسة | 0,141 |
| **03** | تساعد المعايير المحاسبية الدولية على ضمان الشفافية، والمصداقية في المعلومات المحاسبية للمؤسسة | 0,437* |
| **04** | تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تبني شكل أو نموذج موحد للقوائم المالية تتسم بقبول عام على المستوى الدولي | 0,655** |
| **05** | تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى إيصال المعلومات المحاسبية إلى الطرف المعني بجودة عالية | 0,296 |
| **06** | تحديث النظام المحاسبي ألزم الجزائر على ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية | 0,617** |
| | **المعدل الكلي للمحور** | **0,415** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي للمحور تتراوح بين 0,141 و0,655 بمستويات دلالة تساوي أقل من 0,05 مما يدل على وجود ارتباط معنوي، هذا ما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

**2.اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث** :يوضح الجدول رقم (09)معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي للمحور كمايلي:

**جدول رقم (2_9) : يوضح ارتباط الفقرات والمحور الثالث للدراسة**

| الرقم | الفقرات | معامل الارتباط سبيرمان |
|---|---|---|
| **07** | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل موحد للقوائم المالية كالميزانية | 0,715** |
| **08** | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل جدول حسابات النتائج | 0,460* |
| **09** | التزم النظام المحاسبي بالمعيار الدولي السابعIAS7( قائمة التدفقات النقدية) | 0,358 |
| **10** | يهدف المعيار الدولي رقم عشرةIAS10( الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ) إلى تعديل القوائم المالية | 0,349 |
| **11** | التزم المعيار المحاسبي المالي بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول | 0,762** |
| **12** | حدد المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS 14 (التقارير حول القطاعات) القطاعات الواجب عرضها في التقارير المالية | 0,394* |
| **المعدل الكلي للمحور** | | **0,506** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي للمحور تتراوح بين 0,349 و 0,762 بمستويات دلالة تساوي 0,025 وهي أقل من 0,05 مما يدل على وجود ارتباط معنوي، هذا ما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

**3.اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع**:يوضح الجدول رقم (10)معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي للمحور كما يلي:

**جدول رقم (2_10): يوضح ارتباط الفقرات والمحور الرابع للدراسة**

| الرقم | الفقرات | معامل الارتباط سبيرمان |
|---|---|---|
| **13** | ميزت المعايير المحاسبية الدولية في التقييم بين الأصول والخصوم المالية والأصول والخصوم الغير مالية | 0,241 |
| **14** | حدد المعيار المحاسبي الدولي الثاني IAS2 كيفية تقييم المخزونات | 0,552** |
| **15** | اعتمد النظام المحاسبي المالي على مرجعية التقييم التي اعتمدها المعيار المحاسبي الدولي الثاني | 0,466** |
| **16** | التزم النظام المحاسبي المالي بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر IAS16(ممتلكات و مصانع ومعدات) | 0,619** |
| **17** | إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر نتج عنها تبني نظام محاسبي مالي لمواكبة التحولات | 0,557** |
| **18** | تقييم الأصول في السوق الجزائرية يتم حسب القيمة العادلة | 0,442* |
| | **المعدل الكلي للمحور** | **0,479** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي للمحور تتراوح بين 0,241 و 0,619** بمستويات دلالة أقل من 0,05مما يدل على وجود ارتباط معنوي، هذا ما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

**4.اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس :** يوضح الجدول رقم (11) معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والمعدل الكلي للمحور كما يلي:

**جدول رقم (2_11): يوضح ارتباط الفقرات والمحور الخامس للدراسة**

| الرقم | الفقرات | معامل الارتباط سبيرمان |
|---|---|---|
| **19** | تختلف متابعة فوارق الاقتناء في الدورات اللاحقة لتاريخ الاعتراف به بين SCF و IFRS3 | 0,427* |
| **20** | هنالك توافق كبير بين SCF و IFRS10 خاصة من حيث السيطرة على الأنشطة ذات الصلة | 0,527** |
| **21** | هنالك توافق كبير بين SCFو IFRS11 خاصة من حيث معالجة الترتيبات المشتركة | 0,264 |
| **22** | استوحى النظام المحاسبي SCF معالجة الأدوات المالية من المعايير المحاسبية الدولية التي تم العمل بها IFRS7 | 0,209 |
| **23** | يعتمد المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر IFRS12 على متطلبات الإفصاح المالي التي لم ترد في النظام المحاسبي SCF | 0,329 |
| **24** | عالج النظام المحاسبي SCF عقود الإيجار التمويلي بنفس أسلوب المعيار الدولي IAS7 وتم تغييرها إلى دفاتر المستأجر بموجب IFRS16 | 0,365* |
| **25** | لم يأخذ النظام المحاسبي SCFبالمستجدات التي جاء بها IFRS15 الخاصة بالاعتراف، القياس والإفصاح | 0,510** |
| | **المعدل الكلي للمحور** | **0,375** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

فقرات المحور الخامس والمعدل الكلي للمحور تتراوح بين 0,209 و0,527 بمستويات دلالة أقل من 0,05 مما يدل على وجود ارتباط معنوي، هذا ما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس.

**ثالثا : اختبار ثبات الاستبيان (ألفا كرومباخ):** لقد تم الاستعانة بمعامل ألفا كرومباخ alpha cronbachs ، حيث أن قيمته تتراوح بين (0–1) فكلما اقتربت من (1) دلت على وجود ثبات عالي، وكلما اقتربت من (0) دلت على وجود ثبات منعدم.

**1.اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثاني:** يوضح الجدول التالي اختبار ثبات الاستبيان للمحور الثاني باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

**الجدول رقم(2_12): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الثاني**

| الرقم | الفقرات | معامل ألفا كرومباخ |
|---|---|---|
| **01** | أدت الإصلاحات الأخيرة في المعايير المحاسبية الدولية إلى إجماع عالمي على هذه المعايير | 0,669 |
| **02** | في حالة غياب المعايير المحاسبية يتم إعداد القوائم المالية للمؤسسة | 0,689 |
| **03** | تساعد المعايير المحاسبية الدولية على ضمان الشفافية، والمصداقية في المعلومات المحاسبية للمؤسسة | 0,652 |
| **04** | تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تبني شكل أو نموذج موحد للقوائم المالية تتسم بقبول عام على المستوى الدولي | 0,628 |
| **05** | تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى إيصال المعلومات المحاسبية إلى الطرف المعني بجودة عالية | 0,693 |
| **06** | تحديث النظام المحاسبي ألزم الجزائر على ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية | 0,675 |
| **المعدل الكلي للمحور** | | **0,667** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_12)** السابق يمكن معاينة معامل ألفا كرومباخ في حالة حذف أحد فقرات المحور الثاني تتراوح بين 0,661 و0,674، وهي أكبر من 0,600 مما يدل على وجود ثبات في أداة القياس، وهذا ما يؤكده المعدل الكلي للمحور بقيمة 0,667.

**2.اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثالث:** يوضح الجدول التالي اختبار ثبات الاستبيان للمحور الثالث باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

**الجدول رقم(2_13): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الثالث**

| الرقم | الفقرات | معامل ألفا كرومباخ |
|---|---|---|
| **07** | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل موحد للقوائم المالية كالميزانية | 0,739 |
| **08** | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل جدول حسابات النتائج | 0,692 |
| **09** | التزم النظام المحاسبي بالمعيار الدولي السابعIAS7( قائمة التدفقات النقدية) | 0,518 |
| **10** | يهدف المعيار الدولي رقم عشرةIAS10( الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ) إلى تعديل القوائم المالية | 0,553 |
| **11** | التزم المعيار المحاسبي المالي بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول | 0,744 |
| **12** | حدد المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS 14 (التقارير حول القطاعات) القطاعات الواجب عرضها في التقارير المالية | 0,684 |
| **المعدل الكلي للمحور** | | **0,655** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_13)** السابق يمكن معاينة معامل ألفا كرومباخ في حالة حذف أحد فقرات المحور الثالث تتراوح بين0,637 و 0,682، وهي أكبر من 0,600 مما يدل على وجود ثبات في أداة القياس، وهذا ما يؤكده المعدل الكلي للمحور بقيمة 0,655.

**3.اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الرابع:** يوضح الجدول التالي اختبار ثبات الاستبيان للمحور الرابع باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

**الجدول رقم(2_14): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الرابع**

| الرقم | الفقرات | معامل ألفا كرومباخ |
|---|---|---|
| **13** | ميزت المعايير المحاسبية الدولية في التقييم بين الأصول والخصوم المالية والأصول والخصوم الغير مالية | 0,632 |
| **14** | حدد المعيار المحاسبي الدولي الثاني IAS2 كيفية تقييم المخزونات | 0,677 |
| **15** | اعتمد النظام المحاسبي المالي على مرجعية التقييم التي اعتمدها المعيار المحاسبي الدولي الثاني | 0,665 |
| **16** | التزم النظام المحاسبي المالي بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر IAS16(ممتلكات ومصانع ومعدات) | 0,607 |
| **17** | إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر نتج عنها تبني نظام محاسبي مالي لمواكبة التحولات | 0,670 |
| **18** | تقييم الأصول في السوق الجزائرية يتم حسب القيمة العادلة | 0,653 |
| | **المعدل الكلي للمحور** | **0,650** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_14)** السابق يمكن معاينة معامل ألفا كرومباخ في حالة حذف أحد فقرات المحور الرابع تتراوح بين 0,644 و 0,658، وهي أكبر من 0,600 مما يدل على وجود ثبات في أداة القياس، وهذا ما يؤكده المعدل الكلي للمحور بقيمة 0,650.

**4.اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الخامس:** يوضح الجدول التالي اختبار ثبات الاستبيان للمحور الخامس باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

**الجدول رقم(2_15): يوضح نتائج ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان للمحور الخامس**

| الرقم | الفقرات | معامل ألفا كرومباخ |
|---|---|---|
| **19** | تختلف متابعة فوارق الاقتناء في الدورات اللاحقة لتاريخ الاعتراف به بين SCFو IFRS3 | 0,600 |
| **20** | هنالك توافق كبير بين SCFو IFRS10 خاصة من حيث السيطرة على الأنشطة ذات الصلة | 0,723 |
| **21** | هنالك توافق كبير بين SCFو IFRS11 خاصة من حيث معالجة الترتيبات المشتركة | 0,563 |
| **22** | استوحى النظام المحاسبي SCF معالجة الأدوات المالية من المعايير المحاسبية الدولية التي تم العمل بها IFRS7 | 0,623 |
| **23** | يعتمد المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر IFRS12 على متطلبات الإفصاح المالي التي لم ترد في النظام المحاسبي SCF | 0,645 |
| **24** | عالج النظام المحاسبي SCF عقود الإيجار التمويلي بنفس أسلوب المعيار الدولي IAS7 وتم تغييرها إلى دفاتر المستأجر بموجب IFRS16 | 0,612 |
| **25** | لم يأخذ النظام المحاسبي SCFبالمستجدات التي جاء بها IFRS15 الخاصة بالاعتراف، القياس والإفصاح | 0,601 |
| | **المعدل الكلي للمحور** | **0,623** |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_15)** السابق يمكن معاينة معامل ألفا كرومباخ في حالة حذف أحد فقرات المحور الخامس تتراوح بين 0,606 و0,633، وهي أكبر من 0,600 مما يدل على وجود ثبات في أداة القياس، وهذا ما يؤكده المعدل الكلي للمحور بقيمة**0,623**.

## ➢ المبحث الثالث : عرض و تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

يتم في هذا المبحث عرض و تحليل لمتغيرات الدراسة من خلال عرض و تحليل البيانات الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة من حيث الجنس ;السن;المستوى التعليمي; الحالة الاجتماعية, الخبرة العملية بالإضافة عرض عبارات محور الدراسة.

### ▪ المطلب الأول :عرض و تحليل إجابات عينة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لعرض و تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة للمحور الأول :

**1.توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

**الجدول رقم (2_16):توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **ذكر** | 13 | 43 |
| **أنثى** | 17 | 57 |
| **المجموع** | **30** | **100** |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS**

بين الجدول رقم **(2_16)** أن نسبة عينة أفراد الدراسة من الإناث هي (57%) و من الذكور هي (43%) ، و هذا يدل أن نسبة الإناث من موظفي للمؤسسة الجوارية للضرائب عين تموشنت أعلى من الذكور و هذا يعود إلى طبيعة المجتمع و ميل الإناث إلى التوظيف في الفترة الأخيرة.

**الشكل رقم (2) التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

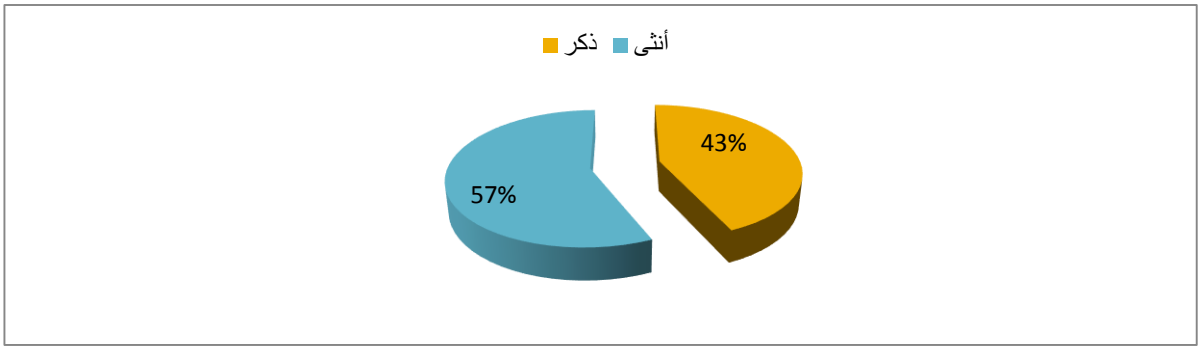


**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

**2.توزيع العينة حسب العمر**:كان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كما يلي :

**الجدول رقم (2_17):توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

| العمر | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **من 18سنة إلى 25 سنة** | 5 | 16,7 |
| **من 26سنة إلى 33 سنة** | 8 | 26,7 |
| **من 33 سنة إلى 40 سنة** | 11 | 36.7 |
| **أكثر من 40 سنة** | 6 | 20 |
| **المجموع** | **30** | **100** |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_17)** يتضح لنا توزيع عمر أفراد العينة و تشمل بنسبة 16,7% بالنسبة للموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 25 سنة مما يدل على وجود التوظيف الجديد في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 26 و 33 سنة26,7% و هذا ما يدعم فئة الشباب في المؤسسة ، أما بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 33 و 40 سنة فقدرت ب 36.7% و هي تمثل اكبر نسبة من موظفي المركز الجواري للضرائب عين تموشنت ، أما بالنسبة للموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما فوق 40 سنة فقدرت ب 20 % مما يدعم وجود أصحاب الخبرات و هذا ما يساهم في تاطير الفئات الصادرة ، نلاحظ أيضا أن متوسط العمر يميل لفئات العمر المتوسطة من ( 33 إلى 40 سنة ) .

**الشكل رقم (3)التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

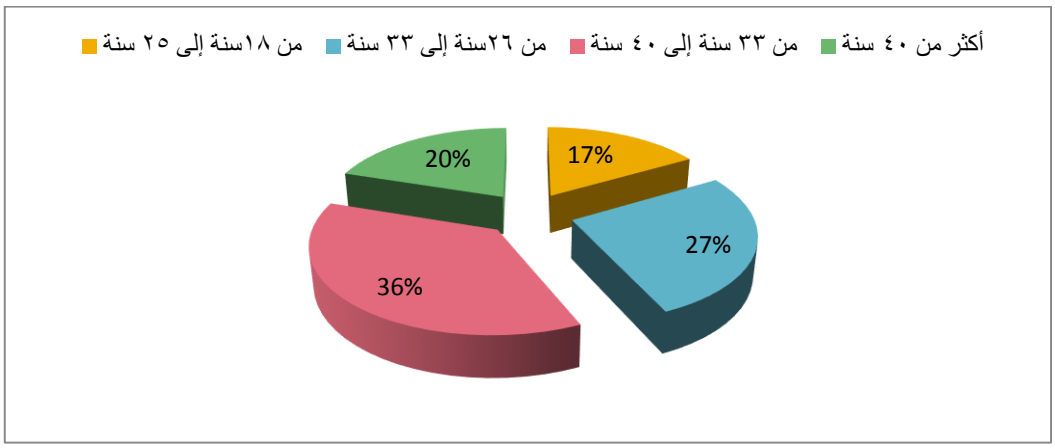


**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

**3.توزيع العينة حسب سنوات الخبرة:**كان توزيع أفراد العينة حسب المتغير عدد سنوات الخبرة كما يلي:

**الجدول رقم (2_18):توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**

| الخبرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **اقل من 5 سنوات** | 11 | 36,7 |
| **من 5 سنوات و اقل من 10** | 9 | 30 |
| **من 10 سنوات و اقل من 15** | 4 | 13,3 |
| **من 15 سنة و اقل من 20** | 1 | 3,3 |
| **من 20 سنة فأكثر** | 5 | 16,7 |
| **المجموع** | **30** | **100** |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_18)** نلاحظ أن عدد سنوات الخبرة كانت متفارقة حيث كانت نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات هي 33,7% و نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات ب 30 % اما بالنسبة للموظفين الذين لديهم خبرة عملية 10 إلى 15 سنة فهي 13,3% و بالنسبة للذين لديهم خبرة أكثر من 20 سنة فهي 16,7% هذا ما يدل على أن الخبرات العملية لدى الموظفين مناسبة و متنوعة حيث لن لديهم القدرة على الإدلاء بآرائهم حول تخطيط الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة .

**الشكل رقم (4) التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة**

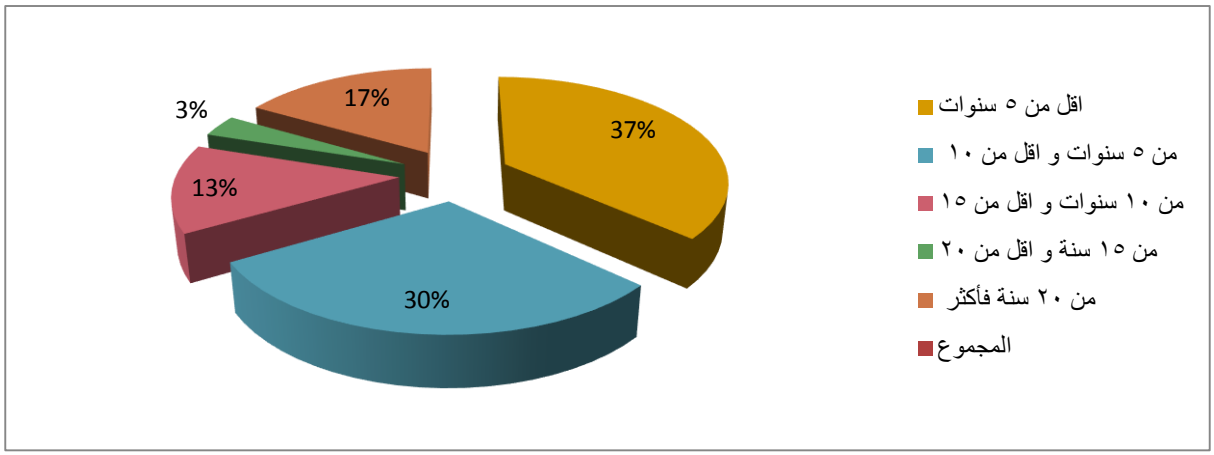


**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

**4.توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية:** كان توزيع أفراد العينة حسب المتغير الحالة الاجتماعية كما يلي:

**الجدول رقم (2_19):توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية**

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أعزب | 10 | 33 |
| متزوج | 20 | 67 |
| **المجموع** | **30** | **100** |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

الجدول رقم **(2_19)** نلاحظ أن معظم أفراد العينة متزوجون بنسبة67% ثم تليهم فئة العزاب بنسبة 33% و هذا مطابق لمعدل سن الزواج في الجزائر 33 سنة .

**الشكل رقم (5)التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية**

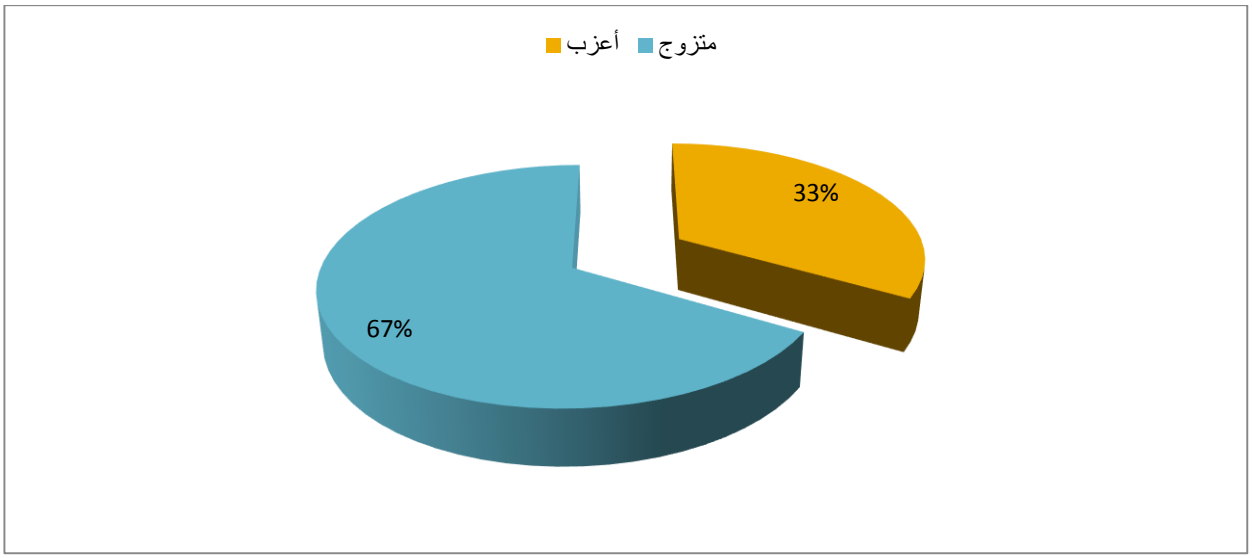


**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

**5.توزيع العينة حسب المؤهل العلمي** :كان توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة كالتالي :

**الجدول رقم (2_20): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **البكالوريا** | 6 | 20 |
| **ليسانس** | 13 | 43 |
| **ماستر** | 9 | 30 |
| **ماجستير** | 2 | 7 |
| **المجموع** | **30** | **100** |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول رقم **(2_20)** نلاحظ أن المستوى التعليمي الذي غلب على أفراد العينة الإحصائية هو مستوى ليسانس بنسبة 43% يليه مستوى الماستر بنسبة 30% ثم مستوى البكالوريا بنسبة 20 % يليها مستوى الماجيستير 7 % يدل على سياسة هذه المؤسسة في إطار عملية التوظيف و جلب اليد العاملة ذات مستويات عالية ، حيث أن المقابلات الشخصية معهم أثبتت أن معظمهم متحصلين على شهادات جامعية .

**الشكل رقم (6) التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

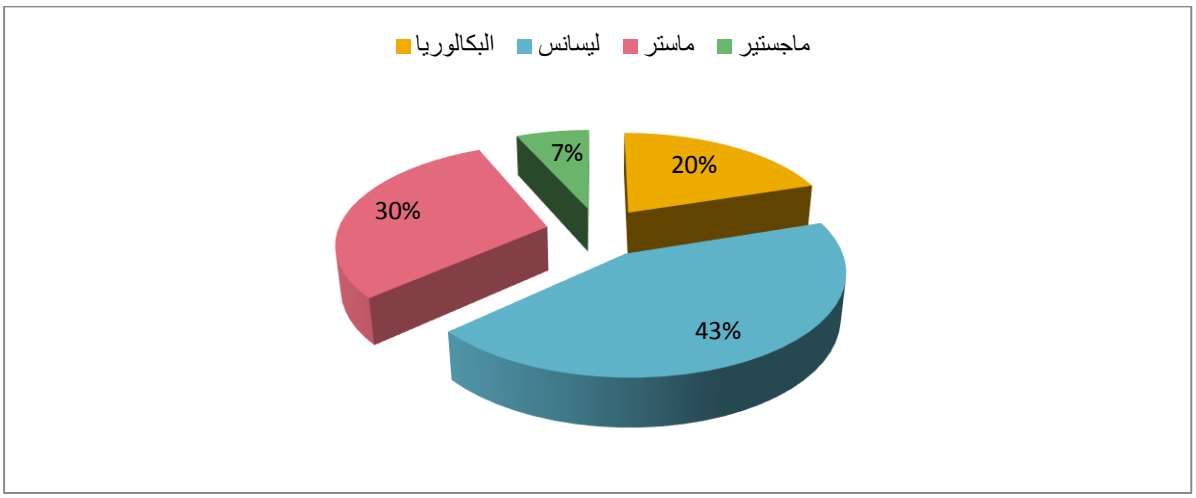


**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

- **المطلب الثاني : عرض و مناقشة إجابات أفراد عينة الدراسة**

سيتم التطرق إلى نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة كالأتي:

**أولا.نتائج إجابات أفراد العينة عن المحور الثاني**

**الجدول رقم (2_21): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الثاني**

| الفقرات | التكرارات النسبة المئوية% | الإجابات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | |
| 01 | التكرار | 5 | 24 | 1 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 16,7 | 80 | 3,3 | 0 | 0 | 100 |
| 02 | التكرار | 4 | 22 | 4 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 73,3 | 13,3 | 0 | 0 | 100 |
| 03 | التكرار | 7 | 18 | 4 | 1 | 0 | 30 |
| | النسبة | 23,3 | 60 | 13,3 | 3,3 | 0 | 100 |
| 04 | التكرار | 3 | 20 | 4 | 3 | 0 | 30 |
| | النسبة | 10 | 66,7 | 13,3 | 10,0 | 0 | 100 |
| 05 | التكرار | 8 | 22 | 0 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 26,7 | 73,3 | 0 | 0 | 0 | 100 |
| 06 | التكرار | 6 | 20 | 4 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 20 | 66,7 | 13,3 | 0 | 0 | 100 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

يوضح الجدول رقم **(2_21)** نتائج إجابات العينة عن فقرات المحور الثاني و إذ تجد أن اكبر نسبة الإجابة في الفقرة رقم 01 في إجابة موافق 80% في حين نسبة موافق بشدة قدرت ب 16,7% أما نسبة إجابة محايد فهي 3,3% و ذلك لإجمالي عينة الدراسة، أما الفقرة 02 تركزت نسبة إجابة موافق ب% 73,3 في حين نسبة موافق بشدة فهي 13,3% نفس نسبة إجابة محايد و ذلك إجمالي عينة الدراسة، أما الفقرة 03 نسبة إجابة موافق هي% 60 تليها إجابة موافق بشدة بنسبة% 23,3 بعدها إجابة محايد و من ثم غير موافق بنسبة % 3,3 ، أما الفقرة 04 إجابة موافق بنسبة 66,7% تليها نسبة إجابة محايد ب % 13,3 ثم إجابة موافق بشدة و غير

موافق بنسبة 10%، أما الفقرة 05 تركزت الإجابات على موافق بنسبة 73,3%و موافق بشدة بنسبة % 26,7، بالنسبة للفقرة 06 كانت الإجابات كالتالي إجابة موافق ب 66,7% و موافق بشدة بنسبة % 20 و نسبة 13,3% لإجابة محايد و ذلك لإجمالي عينة الدراسة.

**ثانيا.نتائج إجابات أفراد العينة عن المحور الثالث**

**الجدول رقم(2_22): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الثالث**

| الفقرات | التكرارات النسبة المئوية | الإجابات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | |
| 07 | التكرار | 3 | 22 | 3 | 2 | 0 | 30 |
| | النسبة | 10 | 73,3 | 10 | 6,7 | 0 | 100 |
| 08 | التكرار | 0 | 18 | 8 | 4 | 0 | 30 |
| | النسبة | 0 | 60 | 26,7 | 13,3 | 0 | 100 |
| 09 | التكرار | 4 | 23 | 3 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 76,7 | 10 | 0 | 0 | 100 |
| 10 | التكرار | 24 | 6 | 0 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 80 | 20 | 0 | 0 | 0 | 100 |
| 11 | التكرار | 4 | 21 | 3 | 2 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 70 | 10 | 6,7 | 0 | 100 |
| 12 | التكرار | 4 | 24 | 1 | 1 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 80 | 3,3 | 3,3 | 0 | 100 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

يوضح الجدول رقم **(2_22)** نتائج إجابات العينة عن فقرات المحور الثالث إذ تجد أن اكبر نسبة الإجابة في الفقرة 07 في إجابة موافق 73,3% في حين أن نسبة موافق بشدة و محايد قدرت ب 10% و إجابة غير موافق % 6,7، أما الفقرة 08 تركزت أعلى نسبة في إجابة موافق ب% 60 و إجابة محايد ب% 26,7 و إجابة غير موافق بنسبة 13,3 و ذلك لإجمالي عينة الدراسة ، أما الفقرة 09 كانت إجابة موافق% 76,7 ثم إجابة موافق بشدة ب % 13,3 و إجابة محايد ب % 10، أما الفقرة رقم 10 تركزت أعلى نسبة في إجابة

موافق بشدة ب% 80و إجابة موافق ب 20%، أما الفقرة 11 توزعت الإجابات على موافق بشدة ب% 13,3 و إجابة موافق ب% 70و إجابة محايد ب10% و غير موافق بنسبة % 6,7، بالنسبة للفقرة 12 تركزت أعلى نسبة في إجابة موافق ب80% ثم إجابة موافق بشدة% 13,3 ثم إجابة محايد و غير موافق بنفس النسبة و التي هي % 3,3 و ذلك لإجمالي عينة الدراسة.

**ثالثا.نتائج إجابات أفراد العينة عن المحور الرابع**

**الجدول رقم (2_23): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الرابع**

| الفقرات | التكرارات النسبة المئوية | الإجابات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | |
| 13 | التكرار | 6 | 24 | 0 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 20 | 80 | 0 | 0 | 0 | 100 |
| 14 | التكرار | 9 | 18 | 3 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 30 | 60 | 10 | 0 | 0 | 100 |
| 15 | التكرار | 4 | 22 | 3 | 1 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 73,3 | 10 | 3,3 | 0 | 100 |
| 16 | التكرار | 4 | 19 | 6 | 1 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 63,3 | 20 | 3,3 | 0 | 100 |
| 17 | التكرار | 7 | 23 | 0 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 23,3 | 76,7 | 0 | 0 | 0 | 100 |
| 18 | التكرار | 4 | 21 | 3 | 2 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 70 | 10 | 6,7 | 0 | 100 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

يوضح الجدول رقم **(2_23)** نتائج إجابات العينة عن فقرات المحور الرابع إذ أن اكبر نسبة في الفقرة رقم 13 في إجابة موافق ب80% و بعدها إجابة موافق بشدة ب20% ،أما الفقرة 14 توزعت الإجابات على موافق ب% 60 و موافق بشدة ب% 30و إجابة محايد ب 10%، أما الفقرة 15 إجابة موافق ب % 73,3 ثم إجابة موافق بشدة ب% 13,3 ثم إجابة محايد ب% 10 ثم إجابة غير موافق ب % 3,3،أما الفقرة 16 اكبر نسبة

في إجابة موافق ب % 63,3 ثم إجابة محايد ب % 20 تليها إجابة موافق بشدة ب % 13,3 ثم إجابة غير موافق ب % 3,3، أما الفقرة 17 توزعت الإجابات على إجابة موافق ب% 76,7 و إجابة موافق بشدة ب % 23,3 ، أما الفقرة رقم 18 توزعت الإجابات حيث أن اكبر نسبة إجابة موافق ب% 70 ثم تليها إجابة موافق بشدة ب% 13,3 ثم إجابة محايد ب% 10 ثم إجابة غير موافق ب % 6,7، و ذلك لتوزيع إجابات المحور الرابع للدراسة.

**رابعا.نتائج إجابات أفراد العينة عن المحور الخامس**

**الجدول رقم (2_24): إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الخامس**

| الفقرات | التكرارات النسبة المئوية | الإجابات | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | |
| 19 | التكرار | 4 | 23 | 3 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 76,7 | 10 | 0 | 0 | 100 |
| 20 | التكرار | 5 | 15 | 10 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 16,7 | 50 | 33,3 | 0 | 0 | 100 |
| 21 | التكرار | 1 | 27 | 2 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 3,3 | 90 | 6,7 | 0 | 0 | 100 |
| 22 | التكرار | 0 | 22 | 8 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 0 | 73,3 | 26,7 | 0 | 0 | 100 |
| 23 | التكرار | 2 | 24 | 4 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 6,7 | 80 | 13,3 | 0 | 0 | 100 |
| 24 | التكرار | 4 | 21 | 3 | 2 | 0 | 30 |
| | النسبة | 13,3 | 70 | 10 | 6,7 | 0 | 100 |
| 25 | التكرار | 2 | 23 | 5 | 0 | 0 | 30 |
| | النسبة | 6,7 | 76,7 | 16,7 | 0 | 0 | 100 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

يوضح الجدول رقم **(2_24)** توزيع إجابات دراسة المحور الخامس حيث توزعت الإجابات في الفقرة 19 على إجابة موافق ب% 76,7 ثم إجابة موافق بشدة ب% 13,3 ثم إجابة محايد ب% 10 ، أما الفقرة 20 كانت اكبر نسبة لإجابة موافق ب % 50 ثم إجابة محايد ب% 33,3 ثم إجابة موافق بشدة ب % 16,7، أما الفقرة 21 توزعت الإجابات على إجابة موافق بأكبر نسبة % 90 ثم إجابة محايد ب% 6,7 ثم إجابة موافق بشدة بأصغر نسبة و هي % 3,3،بالنسبة للفقرة 22 تركزت على إجابة موافق ب % 73,3 و إجابة محايد ب % 26,7، أما الفقرة 23 توزعت الإجابات على موافق بنسبة% 80 ثم إجابة محايد بنسبة % 13,3 ثم إجابة موافق بشدة ب %6,7، بالنسبة للفقرة 24 أعلى نسبة تركزت في إجابة موافق ب % 70 بعدها إجابة موافق بشدة ب % 13,3 ثم إجابة محايد ب % 10 ثم إجابة غير موافق ب % 6,7، أما الفقرة 25 تركزت الإجابات على إجابة موافق ب76,7% ثم إجابة محايد ب % 16,7ثم إجابة موافق بشدة بنسبة % 6,7 ، و ذلك لتوزيع إجابات المحور الخامس للدراسة.

- **المطلب الثالث :الإحصائيات الوصفية و اختبار فرضيات الدراسة**

بعد تفريغ البيانات في برنامج spss أتممت عملية حساب كل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبيان وفقا لكل محور باستخدام اختبار T للعينة الواحدة One samplet test و هذا لتحليل فقرات الاستبانة و ذكرت فقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت t اكبر من t الجدولية أو مستوى المعنوية اقل من 0.05 و الوزن النسبي اكبر من 0.6 و تكررت الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها و هذا إذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمةt الجدولية أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 و الوزن النسبي اقل 0.6 و تكون الفترة محايدة إذا كان مستوى الدلالة اكبر من 0.05 .

**أولا :اختبار الإحصائيات الوصفية**

**1.اختبار المحور الثاني : الجدول رقم (2_25):اختبار الإحصائيات الوصفية للمحور الثاني**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| **01** | أدت الإصلاحات الأخيرة في المعايير المحاسبية الدولية إلى إجماع عالمي على هذه المعايير | 4,13 | 0,434 |
| **02** | في حالة غياب المعايير المحاسبية يتم إعداد القوائم المالية للمؤسسة | 4,00 | 0,525 |
| **03** | تساعد المعايير المحاسبية الدولية على ضمان الشفافية، والمصداقية في المعلومات المحاسبية للمؤسسة | 4,03 | 0,718 |
| **04** | تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تبني شكل أو نموذج موحد للقوائم المالية تتسم بقبول عام على المستوى الدولي | 3,77 | 0,774 |
| **05** | تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى إيصال المعلومات المحاسبية إلى الطرف المعني بجودة عالية | 4,27 | 0,450 |
| **06** | تحديث النظام المحاسبي ألزم الجزائر على ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية | 4,07 | 0,583 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول يتضح لنا أن المحور الثاني أن الفقرة رقم 5 بلغت اكبر متوسط حسابي 4,27 و بانحراف معياري 0,450 ثم تليها الفقرة رقم 1 بمتوسط حسابي 4,13 و انحراف معياري يقدر ب 0,434 و في الأخير الفقرة 4 بمتوسط حسابي 3,77 و انحراف معياري يقدر ب 0,774.

**2.اختبار المحور الثالث : الجدول رقم (2_26):اختبار الإحصائيات الوصفية للمحور الثالث**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| **07** | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل موحد للقوائم المالية كالميزانية | 3,87 | 0,681 |
| **08** | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل جدول حسابات النتائج | 3,47 | 0,730 |
| **09** | التزم النظام المحاسبي بالمعيار الدولي السابعIAS7( قائمة التدفقات النقدية) | 4,03 | 0,490 |
| **10** | يهدف المعيار الدولي رقم عشرةIAS10( الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ) إلى تعديل القوائم المالية | 4,20 | 0,407 |
| **11** | التزم المعيار المحاسبي المالي بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول | 3,90 | 0,712 |
| **12** | حدد المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS 14 (التقارير حول القطاعات) القطاعات الواجب عرضها في التقارير المالية | 4,03 | 0,556 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول يتضح لنا أن المحور الثالث أن الفقرة رقم 10 بلغت اكبر متوسط حسابي 4,20 و بانحراف معياري 0,407 ثم تليها الفقرة رقم 9 و الفقرة رقم 12 بنفس المتوسط حسابي 4,03 و انحراف معياري يقدر ب 0,490 و0,556 على التوالي و في الأخير الفقرة رقم 8 بمتوسط حسابي 3,47 و انحراف معياري 0,730.

**3.اختبار المحور الرابع : الجدول رقم (2_27):اختبار الإحصائيات الوصفية للمحور الرابع**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| **13** | ميزت المعايير المحاسبية الدولية في التقييم بين الأصول والخصوم المالية والأصول والخصوم الغير مالية | 4,20 | 0,407 |
| **14** | حدد المعيار المحاسبي الدولي الثاني IAS2 كيفية تقييم المخزونات | 4,20 | 0,610 |
| **15** | اعتمد النظام المحاسبي المالي على مرجعية التقييم التي اعتمدها المعيار المحاسبي الدولي الثاني | 3,97 | 0,615 |
| **16** | التزم النظام المحاسبي المالي بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر IAS16(ممتلكات و مصانع ومعدات) | 3,87 | 0,681 |
| **17** | إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر نتج عنها تبني نظام محاسبي مالي لمواكبة التحولات | 4,23 | 0,430 |
| **18** | تقييم الأصول في السوق الجزائرية يتم حسب القيمة العادلة | 3,90 | 0,712 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول يتضح لنا أن المحور الرابع أن الفقرة رقم 17 بلغت اكبر متوسط حسابي 4,23 و بانحراف معياري 0,430 ثم تليها الفقرتين رقم 13 و 14 بنفس المتوسط حسابي 4,20 و انحراف معياري يقدر ب 0,407 و 0,610 على التوالي و في الأخير الفقرة 16 بمتوسط حسابي 3,87 و انحراف معياري يقدر ب 0,681.

**4.اختبار المحور الخامس : الجدول رقم (2_28):اختبار الإحصائيات الوصفية للمحور الخامس**

| الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| **19** | تختلف متابعة فوارق الاقتناء في الدورات اللاحقة لتاريخ الاعتراف به بين SCF و IFRS3 | 4,03 | 0,490 |
| **20** | هنالك توافق كبير بين SCF و IFRS10 خاصة من حيث السيطرة على الأنشطة ذات الصلة | 3,83 | 0,699 |
| **21** | هنالك توافق كبير بين SCFو IFRS11 خاصة من حيث معالجة الترتيبات المشتركة | 3,97 | 0,320 |
| **22** | استوحى النظام المحاسبي SCF معالجة الأدوات المالية من المعايير المحاسبية الدولية التي تم العمل بها IFRS7 | 3,73 | 0,450 |
| **23** | يعتمد المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر IFRS12 على متطلبات الإفصاح المالي التي لم ترد في النظام المحاسبي SCF | 5,27 | 7,139 |
| **24** | عالج النظام المحاسبي SCF عقود الإيجار التمويلي بنفس أسلوب المعيار الدولي IAS7 وتم تغييرها إلى دفاتر المستأجر بموجب IFRS16 | 3,90 | 0,712 |
| **25** | لم يأخذ النظام المحاسبي SCFبالمستجدات التي جاء بها IFRS15 الخاصة بالاعتراف، القياس والإفصاح | 3,90 | 0,481 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال الجدول يتضح لنا أن المحور الخامس أن الفقرة رقم 23 بلغت اكبر متوسط حسابي 5,27 و بانحراف معياري 7,139 ثم تليها الفقرة رقم 19 بمتوسط حسابي 4,03 و انحراف معياري يقدر ب 0,490 و في الأخير الفقرة 24 بمتوسط حسابي 3,90 و انحراف معياري يقدر ب 0,712.

**ثانيا :اختبار فرضيات الدراسة**

سنحاول من خلال هذا الفرع التعرف على نتائج الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فرضيات الدراسة التي تم تقسيمها إلى فرضيات على النحو التالي :

**أولا. اختبار الفرضية الأولى**

- **الفرضية الصفرية (H0):** يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمدى التوافق بين النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية.
- **الفرضية البديلة (H1):** لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمدى التوافق بين النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample Test) (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي عند مستوى دلالة 0.05 وفقا لبرنامج SPSSو الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

**الجدول رقم (2_29):اختبارT للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 4,0905 | 1,05278 | 21,281 | 0,000 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة sig = 0,000 و هي اقل من 0,05 ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 و نقبل الفرضية الصفريةH0 يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمدى التوافق بين النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية . حسب وجهة نظر عينة الدراسة كما يبين الجدول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الدراسة و المقدر ب (4.0905) في حدود المجال [3.40−4.20]، و يمثل مستوى الموافقة حول فقرات المحور الخامس للدراسة.

**ثانيا. اختبار الفرضية الثانية**

**الفرضية الصفرية (H0):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعبر عن مدى ارتباط المعايير المحاسبية الدولية بالمعلومات المالية.

**الفرضية الصفرية (H1):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعبر عن مدى ارتباط المعايير المحاسبية الدولية بالمعلومات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample Test) (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي عند مستوى دلالة 0.05 وفقا لبرنامج SPSSو الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

**الجدول رقم (2_30):اختبارT للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 4,0444 | 0,27659 | 80,092 | 0,000 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة sig = 0,000 و هي اقل من 0,05 ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية نقبل الفرضية الصفرية والتي ترمز إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية يعبر عن مدى ارتباط المعايير المحاسبية الدولية بالمعلومات المالية حسب وجهة نظر عينة الدراسة كما يبين الجدول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الدراسة و المقدر ب (4.0444) في حدود المجال [3.40-4.20]، و يمثل مستوى الموافقة حول فقرات المحور الثاني للدراسة.

**ثالثا. اختبار فرضية الثالثة:**

**الفرضية الصفرية (H0):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يرمز إلى وجود ارتباط المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المالية من حيث بالتقييم والتسجيل المحاسبي.

**الفرضية الصفرية (H1):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يرمز إلى وجود ارتباط المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المالية من حيث بالتقييم والتسجيل المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample Test) (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي عند مستوى دلالة 0.05 وفقا لبرنامج SPSSو الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

**الجدول رقم (2_31):اختبارT للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 3,167 | 0,32386 | 66,240 | 0,000 |

**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة sig = 0,000و هي اقل من 0,05 ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإننا نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية. و هذا ما يدل على وجود ارتباط المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المالية من حيث بالتقييم والتسجيل المحاسبي حسب وجهة نظر عينة الدراسة كما يبين الجدول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الدراسة و المقدر ب (3.167) في حدود المجال [2.60−3.40 [، و يمثل مستوى متوسط حول فقرات المحور الثالث للدراسة.

**خلاصة الفصل الثاني**

في هذا الفصل تعرفنا على مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية و اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، ثم معالجة إجابات عينة الدراسة عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ال SPSS لنتوصل في الأخير على نتائج اختبار الفرضيات التي اظهر انه يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية و ذلك وفق التطورات الحاصلة في تطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة الإصلاحات المحاسبية.

# الخاتمة

**الخاتمة**

توصلنا من خلال تناولنا موضوع مدى توافق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية، وهل استعدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية جيدة لتطبيق هذا النظام الذي يعتبر ثورة على الثقافات المحاسبية المطبقة قبل صدوره ،ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسات النظرية من جهة والدراسات الميدانية من جهة أخرى انطلاقا من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة .

فرضت المتغيرات الدولية التي حدثت في الساحة العالمية عدة ضغوط، جعلت الجزائر تقدم على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، مست المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وتضح جليا قصور المخطط المحاسبي الوطني وعدم مسايرته للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية من التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر مما يجعلها تباشر جملة من الإصلاحات التي مست نظامها المحاسبي ونتج عنها تبني نظام محاسبي مالي.

يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاجا لتوجه نحو عولمة الممارسات المحاسبية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية وعليه يتطلب تطبيقه ، كما يمثل قطيعة جذرية مع الثقافات والممارسات المحاسبية المسند للمخطط المحاسبي الوطني جملة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها أن تضمن الانتقال الجيد والسلس من المخطط إلى النظام وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعني الأول بهذه الإصلاحات .

- ✓ **نتائج الدراسة:**
  - بينت الدراسة المقارنة على التوافق الكبير بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.
  - توجه البيئة المحاسبية الجزائرية تحديات تطبيق التعديلات المحاسبية الجديدة.
  - توصلت دراسة المقارنة إلى تباين عدم جاهزية البنية الجزائرية إلى الإيفاء بمتطلبات تطبيق الإصلاحات المحاسبية الجديدة.
  - يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

✓ **اختبار الفرضيات:**

من خلال طريقة معالجتنا للموضوع و التي اعتمدنا خلالها على الدراسة النظرية و الدراسة التطبيقية توصلنا أثناء اختبارنا للفروض مايلي:

- بخصوص الفرض الأول المتضمن أنه يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمدى التوافق بين النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية فقد تحقق من الدراسة بحيث وجدنا أن النظام المحاسبي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية غير أن المعايير سريعة التحديث وفق المستجدات و الظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي.
- بخصوص الفرض الثاني المتضمن أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعبر عن مدى ارتباط المعايير المحاسبية الدولية بالمعلومات المالية فقد تحقق فقد أصبحت المعايير المحاسبية الدولية المقبولة عالميا بتلبية احتياجات أسواق رأس المال كما أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى الشفافية و الإفصاح و بالتالي تقارير مالية ذات جودة عالية.
- بخصوص الفرض الثالث المتضمن أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يرمز إلى وجود ارتباط المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المالية من حيث التقييم والتسجيل المحاسبي فقد شهد النظام المحاسبي إصلاحات جديدة لمواكبة التطورات الحاصلة.

✓ **التوصيات:**

- ضرورة إعادة النظر في نقاط التباعد بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية .
- العمل على خلق بيئة محاسبية ومناخ ملائم لتطبيق النظام المحاسبي الجديد .
- القيام بدورات تكوينية للمؤسسات المهنية ومكاتب المحاسبة.

✓ **آفاق الدراسة:**

تناولنا من خلال هذا البحث، موضوع النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية، باعتباره الهدف المنشود من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، كما حاولنا تسليط الضوء على الجهود المبذولة للانتقال السلس من مخطط المحاسبي إلى نظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تطور المعايير المحاسبية الدولية مع SCF.

## قائمة المصادر و المراجع

### مراجع باللغة العربية

**الكتب:**


1.محمود عبد ربه. *المعايير المحاسبية المصرية و مشكلات التطبيق*. مصر.

2.طارق عبد العال حماد. (2006). *دليل المحاسبة إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

3.شعيب شنوف. (2008). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية*. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بودواد.

4.شعيب شنوف. (2008). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ج1*. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بودواود.

5.مفيد عبد اللاوي. (2008). *النظام المحاسبي المالي الجديد الاطار التصوري*. الجزائر: مطبعة الزوار.

6.كنوش عاشور. (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحدIAS/IFRS. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 295.


**المذكرات :**


1.مداني بلغيث. (2004).

2.مداني بن بلغيث. (2004). اهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.

3.بلغيث مداني .(2005_2004) .أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية .جامعة الجزائر ,الجزائر.

4.براقي التجاني. (2005). دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستعادة اثر التضخم على القوائم المالية. الجزائر، الجزائر.

5.اخرون، و مسعود درواسي. (13-14 ديسمبر, 2011). مقارنة النظام المحاسبي الماليscf بالمعايير الدولية للمحاسبةias/ifrs. *النظام المحاسبي المالي في مواجهةالمعايير الدولية للمراجعة* . البليدة، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

6.آيت محمد مراد. (2013_2014). ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010الى 2013. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.

7.آيت محمد مراد. (2013_2014). ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010الى 2013. الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر.

8.اوقاسي حكيمة، سعدي سميرة. (2015). تسجيل و تقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي. البويرة، الجزائر.

9.النعيجي عبد الكريم. (2016_2017). مدى نجاعة تطبيق نظام محاسبي المالي على محاسبة جباية مجمع الشركات ،دراسة ميدانية لجباية مجمع الشركات. الجزائر.

10.حمد فيصل ميادة. (2016_2017). تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية. جامعة الخيضر بسكرة، الجزائر.

11.بوالبعير رحمة، و فاطمة بوشكيروة. (2018_2019). التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي. ميلة، قسم علوم التسيير المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

12.ربيعي فؤاد، و خالد مخازي. (2021_2022). النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية. تيارت، جامعة تيارت، الجزائر.

13.ناصر بن سنة. (2022). واقع النظام المحاسبي العمومي الجزائري والإصلاحات المتخذة لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. جامعة البويرة، الجزائر.

**المقالات :**

سعيداني محمد السعيد. (2013_2014). مدى فعالية تطبيق النظا م المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

سعيداني محمد السعيد، و بوبكر رزيقات. (2018). مدى توافق النظام المحاسبي الماليSCF مع المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS

## مراجع باللغة الأجنبية

**Ouvrages :**

1.christian, H. (1995, 9). l'harmonisation comtable international. Paris, france.

2.clare, r. (2005). *International Financial Reporting A Compatative Approach.* Published by Times.

3.robert, o. (2008). pratique des normes IAS/IFRS. Paris, france.

**Memoires :**

1.feddaa, a. m., sabah, a., & talleb, g. (s.d.). The compatilibility of the local accounting environement with international accounting standars and the impact of adopting the application of accounting standars and market aconomics.

2.hassan abdullah, i. (2020). Economic consequences of adopting IFRS. جامعة دهوك.

3.hakim, m., & nasser, a. (2021). International standards for preparing reports and the reasons for their adopting in developing countries.

4.thorgolovna, A. s. (2022). The organization accounting policy development and amendments. Uzbekistan.

5.hassan, k. (2022). the impact of the information sstem on the financial perfomance of companies. قسم المحاسبة جامعة بينغهام.

6.mahher, l. (2022). The impact of the transition to an accounting and financial system on the quality of financial information. tizi ouzzou, algerie.

7.thorgolovna, A. s. (2022). The organization accounting policy development and amendments. Uzbekistan.

8.Behoderovic, k. b. (2023). Ineternational financial reporting standars for businessmen and investors in Uzbekistan. uzbekustan.

**الملحق رقم 01 استمارة الاستبيان**

**جامعة بلحاج بوشعيب– عين تموشنت –**

**كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير**

**قسم علوم مالية و محاسبة**

## استمارة استبيان

**تحية طيبة وبعد:**

**في إطار دراسة بعنوان:**" واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية " والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، ومن أجل معالجة دراستنا الميدانية نرجو منكم الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة بغية التعرف على آرائكم كمهنيين،كما نحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي،ونشكركم لحسن تعاونكم واهتمامكم بهذه الدراسة.

**إعداد الطالبة:** **تحت إشراف**

علي دحمان محمد

بن حدة فاطمة الزهراء بشرى

**المحور الأول: البيانات الشخصية**

الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة :

**1- النوع الاجتماعي:**

ذكر ☐ أنثى ☐

**2- السن:**

من 18 سنة إلى 25 سنة ☐

من 26 سنة إلى 33 سنة ☐

من 33 سنة إلى 40 سنة ☐

أكثر من 40 سنة ☐

**3- الحالة الاجتماعية:**

أعزب ☐

متزوج ☐

**أخرى** .....

**4- المستوى التعليمي:**

البكالوريا ☐

ليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستير ☐

**5- الخبرة العملية:**

أقل من 5 سنوات ☐

من 5 سنوات وأقل من 10 ☐

من 10 سنوات وأقل من 15 ☐

من سنة 15 وأقل من 20 ☐

من20 سنة فأكثر ☐

**الرجاء وضع العلامة (x) أمام الإجابة المناسبة**

**المحور الثاني: تطور المعايير المحاسبية الدولية مع النظام المحاسبي**

| الرقم | العبارات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أدت الإصلاحات الأخيرة في المعايير المحاسبية الدولية إلى إجماع عالمي على هذه المعايير | | | | | |
| 02 | في حالة غياب المعايير المحاسبية يتم اعداد القوائم المالية للمؤسسة | | | | | |
| 03 | تساعد المعايير المحاسبية الدولية على ضمان الشفافية، والمصداقية في المعلومات المحاسبية للمؤسسة | | | | | |
| 04 | تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تبني شكل أو نموذج موحد للقوائم المالية تتسم بقبول عام على المستوى الدولي | | | | | |
| 05 | تهدف المعايير المحاسبية الدولية الى إيصال المعلومات المحاسبية الى الطرف المعني بجودة عالية | | | | | |
| 06 | تحديث النظام المحاسبي ألزم الجزائر على ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية | | | | | |

**المحور الثالث: المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالمعلومات المالية**

| الرقم | العبارات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل موحد للقوائم المالية كالميزانية | | | | | |
| 02 | يحدد المعيار الدولي IAS1 شكل جدول حسابات النتائج | | | | | |
| 03 | التزم النظام المحاسبي بالمعيار الدولي السابعIAS7( قائمة التدفقات النقدية) | | | | | |
| 04 | يهدف المعيار الدولي رقم عشرةIAS10( الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ) الى تعديل القوائم المالية | | | | | |
| 05 | التزم المعيار المحاسبي المالي بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول | | | | | |
| 06 | حدد المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS 14 (التقارير حول القطاعات) القطاعات الواجب عرضها في التقارير المالية | | | | | |

**المحور الرابع : المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي**

| الرقم | العبارات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | ميزت المعايير المحاسبية الدولية في التقييم بين الأصول والخصوم المالية والأصول والخصوم الغير مالية | | | | | |
| 02 | حدد المعيار المحاسبي الدولي الثاني IAS2 كيفية تقييم المخزونات | | | | | |
| 03 | اعتمد النظام المحاسبي المالي على مرجعية التقييم التي اعتمدها المعيار المحاسبي الدولي الثاني | | | | | |
| 04 | التزم النظام المحاسبي المالي بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر IAS16(ممتلكات ومصانع ومعدات) | | | | | |
| 05 | إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر نتج عنها تبني نظام محاسبي مالي لمواكبة التحولات | | | | | |
| 06 | تقييم الأصول في السوق الجزائرية يتم حسب القيمة العادلة | | | | | |

**المحور الخامس: التوافق والاختلاف بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية IFRS**

| الرقم | العبارات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تختلف متابعة فوارق الاقتناء في الدورات اللاحقة لتاريخ الاعتراف به بين SCFو IFRS3 | | | | | |
| 02 | هنالك توافق كبير بين SCFو IFRS10 خاصة من حيث السيطرة على الأنشطة ذات الصلة | | | | | |
| 03 | هنالك توافق كبير بين SCFو IFRS11 خاصة من حيث معالجة الترتيبات المشتركة | | | | | |
| 04 | استوحى النظام المحاسبي SCF معالجة الأدوات المالية من المعايير المحاسبية الدولية التي تم العمل بها IFRS7 | | | | | |
| 05 | يعتمد المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر IFRS12 على متطلبات الإفصاح المالي التي لم ترد في النظام المحاسبي SCF | | | | | |
| 06 | عالج النظام المحاسبي SCF عقود الايجار التمويلي بنفس أسلوب المعيار الدولي IAS7 وتم تغييرها الى دفاتر المستأجر بموجب IFRS16 | | | | | |
| 07 | لم يأخذ النظام المحاسبي SCFبالمستجدات التي جاء بها IFRS15 الخاصة بالاعتراف، القياس والإفصاح | | | | | |

## الملحق رقم 02 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

| | | م2 |
|---|---|---|
| N | | 30 |
| Normal Parameters[a,b] | Mean | 4,0444 |
| | Std. Deviation | ,27659 |
| Most ExtremeDifferences | Absolute | ,271 |
| | Positive | ,163 |
| | Negative | -,271 |
| Test Statistic | | ,271 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | | ,540 |

a. Test distribution is Normal.

b. Calculatedfrom data.

c. LillieforsSignificance Correction.

**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

| | | م3 |
|---|---|---|
| N | | 30 |
| Normal Parameters[a,b] | Mean | 3,9167 |
| | Std. Deviation | ,32386 |
| Most ExtremeDifferences | Absolute | ,202 |
| | Positive | ,120 |
| | Negative | -,202 |
| Test Statistic | | ,202 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | | ,633 |

a. Test distribution is Normal.

b. Calculatedfrom data.

c. LillieforsSignificance Correction.

**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

| | | م4 |
|---|---|---|
| N | | 30 |
| Normal Parameters[a,b] | Mean | 4,0611 |
| | Std. Deviation | ,27502 |
| Most ExtremeDifferences | Absolute | ,183 |
| | Positive | ,163 |
| | Negative | -,183 |
| Test Statistic | | ,183 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | | ,072 |

a. Test distribution is Normal.

b. Calculatedfrom data.

c. LillieforsSignificance Correction.

**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

| | | م5 |
|---|---|---|
| N | | 30 |
| Normal Parameters[a,b] | Mean | 4,0905 |
| | Std. Deviation | 1,05278 |
| Most ExtremeDifferences | Absolute | ,393 |
| | Positive | ,393 |
| | Negative | -,311 |
| Test Statistic | | ,393 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | | ,080 |

a. Test distribution is Normal.

b. Calculatedfrom data.

c. LillieforsSignificance Correction.

## الملحق رقم 03 معامل الارتباط سبيرمان

| | | | س1 | س2 | س3 | س4 | س5 | س6 | م2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | س1 | Correlation Coefficient | 1,000 | ,134 | -,126 | ,092 | -,019 | ,099 | ,347 |
| | | Sig. (2-tailed) | . | ,480 | ,507 | ,630 | ,922 | ,604 | ,060 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س2 | Correlation Coefficient | ,134 | 1,000 | -,119 | -,241 | -,146 | ,000 | ,141 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,480 | . | ,531 | ,200 | ,441 | 1,000 | ,459 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س3 | Correlation Coefficient | -,126 | -,119 | 1,000 | ,250 | -,298 | ,173 | ,437* |
| | | Sig. (2-tailed) | ,507 | ,531 | . | ,182 | ,110 | ,361 | ,016 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س4 | Correlation Coefficient | ,092 | -,241 | ,250 | 1,000 | ,156 | ,268 | ,655** |
| | | Sig. (2-tailed) | ,630 | ,200 | ,182 | . | ,410 | ,152 | ,000 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س5 | Correlation Coefficient | -,019 | -,146 | -,298 | ,156 | 1,000 | ,188 | ,296 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,922 | ,441 | ,110 | ,410 | . | ,319 | ,112 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س6 | Correlation Coefficient | ,099 | ,000 | ,173 | ,268 | ,188 | 1,000 | ,617** |
| | | Sig. (2-tailed) | ,604 | 1,000 | ,361 | ,152 | ,319 | . | ,000 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | م2 | Correlation Coefficient | ,347 | ,141 | ,437* | ,655** | ,296 | ,617** | 1,000 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,060 | ,459 | ,016 | ,000 | ,112 | ,000 | . |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |

*. Correlationissignificant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

| | | س13 | س14 | س15 | س16 | س17 | س18 | م4 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| س13 | Pearson Correlation | 1 | -,167 | ,441* | -,025 | ,118 | -,286 | ,247 |
| | Sig. (2-tailed) | | ,379 | ,015 | ,896 | ,534 | ,126 | ,189 |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| س14 | Pearson Correlation | -,167 | 1 | ,018 | ,232 | ,079 | ,206 | ,541** |
| | Sig. (2-tailed) | ,379 | | ,923 | ,217 | ,679 | ,274 | ,002 |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| س15 | Pearson Correlation | ,441* | ,018 | 1 | ,236 | ,291 | -,323 | ,522** |
| | Sig. (2-tailed) | ,015 | ,923 | | ,210 | ,119 | ,082 | ,003 |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| س16 | Pearson Correlation | -,025 | ,232 | ,236 | 1 | ,227 | -,028 | ,628** |
| | Sig. (2-tailed) | ,896 | ,217 | ,210 | | ,227 | ,881 | ,000 |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| س17 | Pearson Correlation | ,118 | ,079 | ,291 | ,227 | 1 | ,079 | ,555** |
| | Sig. (2-tailed) | ,534 | ,679 | ,119 | ,227 | | ,679 | ,001 |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| س18 | Pearson Correlation | -,286 | ,206 | -,323 | -,028 | ,079 | 1 | ,326 |
| | Sig. (2-tailed) | ,126 | ,274 | ,082 | ,881 | ,679 | | ,079 |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| م4 | Pearson Correlation | ,247 | ,541** | ,522** | ,628** | ,555** | ,326 | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | ,189 | ,002 | ,003 | ,000 | ,001 | ,079 | |
| | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |

*. Correlationissignificant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | | س19 | س20 | س21 | س22 | س23 | س24 | س25 | م5 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Spearman's rho | س19 | Correlation Coefficient | 1,000 | ,024 | ,227 | ,041 | ,006 | -,135 | ,304 | ,427* |
| | | Sig. (2-tailed) | . | ,900 | ,227 | ,829 | ,977 | ,475 | ,102 | ,019 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س20 | Correlation Coefficient | ,024 | 1,000 | ,135 | ,095 | -,093 | ,053 | -,026 | ,527** |
| | | Sig. (2-tailed) | ,900 | . | ,478 | ,616 | ,624 | ,782 | ,890 | ,003 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س21 | Correlation Coefficient | ,227 | ,135 | 1,000 | -,067 | ,240 | -,222 | -,026 | ,264 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,227 | ,478 | . | ,725 | ,202 | ,237 | ,891 | ,159 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س22 | Correlation Coefficient | ,041 | ,095 | -,067 | 1,000 | -,324 | -,178 | ,041 | ,209 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,829 | ,616 | ,725 | . | ,080 | ,348 | ,829 | ,268 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س23 | Correlation Coefficient | ,006 | -,093 | ,240 | -,324 | 1,000 | ,128 | ,163 | ,329 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,977 | ,624 | ,202 | ,080 | . | ,500 | ,389 | ,076 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س24 | Correlation Coefficient | -,135 | ,053 | -,222 | -,178 | ,128 | 1,000 | -,017 | ,365* |
| | | Sig. (2-tailed) | ,475 | ,782 | ,237 | ,348 | ,500 | . | ,930 | ,047 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | س25 | Correlation Coefficient | ,304 | -,026 | -,026 | ,041 | ,163 | -,017 | 1,000 | ,510** |
| | | Sig. (2-tailed) | ,102 | ,890 | ,891 | ,829 | ,389 | ,930 | . | ,004 |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| | م5 | Correlation Coefficient | ,427* | ,527** | ,264 | ,209 | ,329 | ,365* | ,510** | 1,000 |
| | | Sig. (2-tailed) | ,019 | ,003 | ,159 | ,268 | ,076 | ,047 | ,004 | . |
| | | N | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |

*. Correlationissignificant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlationissignificant at the 0.01 level (2-tailed).

## الملحق رقم 04 نتائج توزيع العينة

### الجنس

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 13 | 43,3 | 43,3 | 43,3 |
| | انثى | 17 | 56,7 | 56,7 | 100,0 |
| | Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

### السن

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | من 18الى 25 | 5 | 16,7 | 16,7 | 16,7 |
| | من 26الى 33 | 8 | 26,7 | 26,7 | 43,3 |
| | من 33 الى40 | 11 | 36,7 | 36,7 | 80,0 |
| | اكثر من 40 | 6 | 20,0 | 20,0 | 100,0 |
| | Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

### الحالة_العائلية

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | اعزب | 10 | 33,3 | 33,3 | 33,3 |
| | متزوج | 20 | 66,7 | 66,7 | 100,0 |
| | Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

### المستوى_التعليمي

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | بكالوريا | 6 | 20,0 | 20,0 | 20,0 |
| | ليسانس | 13 | 43,3 | 43,3 | 63,3 |
| | ماستر | 9 | 30,0 | 30,0 | 93,3 |
| | ماجستير | 2 | 6,7 | 6,7 | 100,0 |
| | Total | 30 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 05 اختبار الإحصائيات الوصفية

**Descriptive Statistics**

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | Skewness | | Kurtosis | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error | Statistic | Std. Error |
| س1 | 30 | 3 | 5 | 4,13 | ,434 | ,786 | ,427 | 2,009 | ,833 |
| س2 | 30 | 3 | 5 | 4,00 | ,525 | ,000 | ,427 | 1,122 | ,833 |
| س3 | 30 | 2 | 5 | 4,03 | ,718 | -,647 | ,427 | 1,085 | ,833 |
| س4 | 30 | 2 | 5 | 3,77 | ,774 | -,994 | ,427 | 1,111 | ,833 |
| س5 | 30 | 4 | 5 | 4,27 | ,450 | 1,112 | ,427 | -,824 | ,833 |
| س6 | 30 | 3 | 5 | 4,07 | ,583 | ,003 | ,427 | ,229 | ,833 |
| م2 | 30 | 3,33 | 4,50 | 4,0444 | ,27659 | -1,038 | ,427 | ,649 | ,833 |
| Valid N (listwise) | 30 | | | | | | | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | Skewness | | Kurtosis | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error | Statistic | Std. Error |
| س7 | 30 | 2 | 5 | 3,87 | ,681 | -1,231 | ,427 | 2,747 | ,833 |
| س8 | 30 | 2 | 4 | 3,47 | ,730 | -1,015 | ,427 | -,303 | ,833 |
| س9 | 30 | 3 | 5 | 4,03 | ,490 | ,095 | ,427 | 1,744 | ,833 |
| س10 | 30 | 4 | 5 | 4,20 | ,407 | 1,580 | ,427 | ,527 | ,833 |
| س11 | 30 | 2 | 5 | 3,90 | ,712 | -1,081 | ,427 | 2,258 | ,833 |
| س12 | 30 | 2 | 5 | 4,03 | ,556 | -1,267 | ,427 | 6,303 | ,833 |
| م3 | 30 | 3,33 | 4,67 | 3,9167 | ,32386 | -,196 | ,427 | -,074 | ,833 |
| Valid N (listwise) | 30 | | | | | | | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | Skewness | | Kurtosis | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error | Statistic | Std. Error |
| س13 | 30 | 4 | 5 | 4,20 | ,407 | 1,580 | ,427 | ,527 | ,833 |
| س14 | 30 | 3 | 5 | 4,20 | ,610 | -,117 | ,427 | -,298 | ,833 |
| س15 | 30 | 2 | 5 | 3,97 | ,615 | -,938 | ,427 | 3,230 | ,833 |
| س16 | 30 | 2 | 5 | 3,87 | ,681 | -,530 | ,427 | 1,016 | ,833 |
| س17 | 30 | 4 | 5 | 4,23 | ,430 | 1,328 | ,427 | -,257 | ,833 |
| س18 | 30 | 2 | 5 | 3,90 | ,712 | -1,081 | ,427 | 2,258 | ,833 |
| م4 | 30 | 3,50 | 4,50 | 4,0611 | ,27502 | -,143 | ,427 | -,888 | ,833 |
| Valid N (listwise) | 30 | | | | | | | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | Skewness | | Kurtosis | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error | Statistic | Std. Error |
| س19 | 30 | 3 | 5 | 4,03 | ,490 | ,095 | ,427 | 1,744 | ,833 |
| س20 | 30 | 3 | 5 | 3,83 | ,699 | ,240 | ,427 | -,831 | ,833 |
| س21 | 30 | 3 | 5 | 3,97 | ,320 | -,793 | ,427 | 8,363 | ,833 |
| س22 | 30 | 3 | 4 | 3,73 | ,450 | -1,112 | ,427 | -,824 | ,833 |
| س23 | 30 | 3 | 43 | 5,27 | 7,139 | 5,448 | ,427 | 29,777 | ,833 |
| س24 | 30 | 2 | 5 | 3,90 | ,712 | -1,081 | ,427 | 2,258 | ,833 |
| س25 | 30 | 3 | 5 | 3,90 | ,481 | -,319 | ,427 | 1,599 | ,833 |
| م5 | 30 | 3,57 | 9,57 | 4,0905 | 1,05278 | 5,190 | ,427 | 27,836 | ,833 |
| Valid N (listwise) | 30 | | | | | | | | |

## الملحق رقم 06 نتائج اختبار الفرضيات

**One-SampleStatistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. ErrorMean |
|---|---|---|---|---|
| 2م | 30 | 4,0444 | ,27659 | ,05050 |

**One-Sample Test**

Test Value = 0

| | t | df | Sig. (2-tailed) | MeanDifference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower | Upper |
| 2م | 80,092 | 29 | ,000 | 4,04444 | 3,9412 | 4,1477 |

**المحور الثالث:**

**One-SampleStatistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. ErrorMean |
|---|---|---|---|---|
| 3م | 30 | 3,9167 | ,32386 | ,05913 |

**One-Sample Test**

Test Value = 0

| | t | df | Sig. (2-tailed) | MeanDifference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower | Upper |
| 3م | 66,240 | 29 | ,000 | 3,91667 | 3,7957 | 4,0376 |

## المحور الرابع

**One-SampleStatistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. ErrorMean |
|---|---|---|---|---|
| م4 | 30 | 4,0611 | ,27502 | ,05021 |

**One-Sample Test**

Test Value = 0

| | t | df | Sig. (2-tailed) | MeanDifference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower | Upper |
| م4 | 80,879 | 29 | ,000 | 4,06111 | 3,9584 | 4,1638 |

## المحور الخامس

**One-SampleStatistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. ErrorMean |
|---|---|---|---|---|
| م5 | 30 | 4,0905 | 1,05278 | ,19221 |

**One-Sample Test**

Test Value = 0

| | t | df | Sig. (2-tailed) | MeanDifference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower | Upper |
| م5 | 21,281 | 29 | ,000 | 4,09048 | 3,6974 | 4,4836 |